وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة
كلية الحقوق

القسم : **الحقوق** **الرقم التسلسلي:** .....

التخصص: **قانون أعمال** **الرمز:**.....

العملات الرقمية بين الحظر والتنظيم في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالب : **اشراف الأستاذ :**

بن ميروح عبد العزيز – دعاس احمد

السنة الدراسية : 2025-2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة
كلية الحقوق

القسم :الحقوق **الرقم التسلسلي: .....**

التخصص: قانون أعمال **الرمز:**

.....

العملات الرقمية بين الحظر والتنظيم في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالب : **اشراف الأستاذ :** دعاس احمد

- بن ميروح عبد العزيز

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة في اللجنة
نوال مغزيلي	أستاذ محاضر-ب	رئيسا
عبد الرؤوف بن الشيهب	أستاذ محاضر-ب	مناقشا
دعاس احمد	أستاذ محاضر-ب	مشرفا

السنة الدراسية 2025-2026

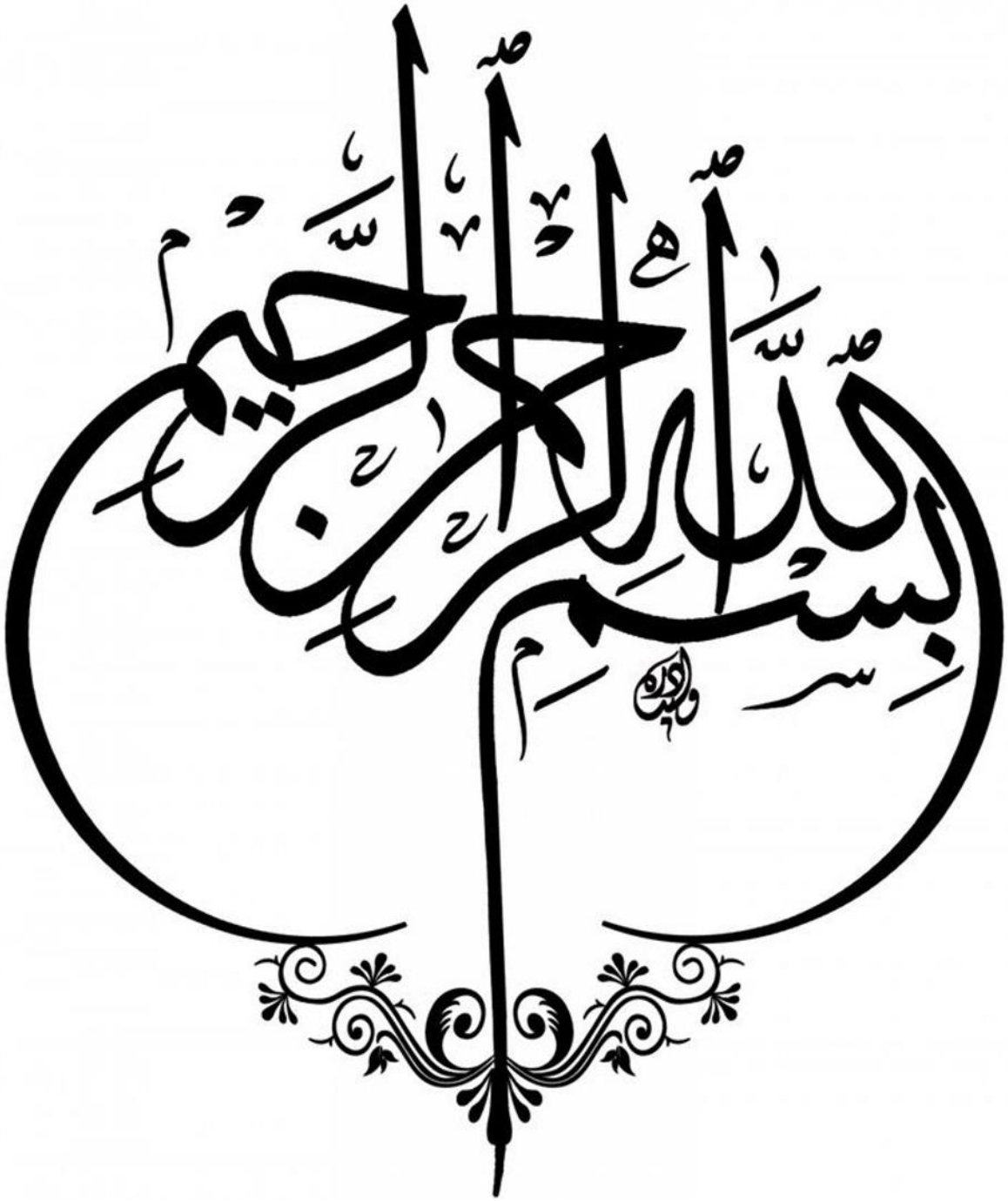
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة مدى ملاءمة الموقف القانوني للمشرع الجزائري من العملات الرقمية، من خلال تحليل النصوص التشريعية النافذة، ولا سيما المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 التي كرّست الحظر الشامل، إضافةً إلى استعراض مستجدات القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية المقارنة في مجال تنظيم هذه العملات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارنة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن نهج الحظر الكامل الذي تبنّاه المشرع الجزائري، رغم مبرراته المتعلقة بحماية السيادة النقدية ومكافحة تبييض الأموال، يظل قاصرًا عن مواكبة التحولات الاقتصادية الرقمية العالمية، لا سيما في ظل انتشار العملات الرقمية فعليًا خارج القنوات الرسمية. وعليه، توصي الدراسة بضرورة الانتقال نحو إطار قانوني تنظيمي شامل يتضمن تعريفًا قانونيًا دقيقًا للعملات الرقمية، ونظامًا للترخيص، وآليات لحماية المستثمرين، مع إنشاء هيئة رقابية متخصصة.

الكلمات المفتاحية :العملات الرقمية، العملات الافتراضية، الحظر القانوني، التنظيم القانوني، التشريع الجزائري، مكافحة تبييض الأموال، الاقتصاد الرقمي.

Abstract :

This thesis aims to examine the extent to which Algerian legislation appropriately addresses the phenomenon of digital currencies, through an analysis of the relevant legal provisions, particularly Article 117 of the Finance Law of 2018, which established a comprehensive prohibition, alongside the recent developments introduced by the Monetary and Banking Law No. 23-09, while drawing on comparative international experiences in the regulation of digital assets. The study adopts a descriptive-analytical approach combined with a comparative methodology.

The findings reveal that the absolute prohibition approach adopted by the Algerian legislator, despite its justifications relating to monetary sovereignty and anti-money laundering concerns, falls short of keeping pace with global digital economic transformations, especially given the de facto circulation of digital currencies outside official channels. Accordingly, the study recommends transitioning toward a comprehensive regulatory legal framework that encompasses a precise legal definition of digital currencies, a licensing system for service providers, investor protection mechanisms, and the establishment of a specialized supervisory authority.

Keywords: Digital currencies, Virtual currencies, Legal prohibition, Legal regulation, Algerian legislation, Anti-money laundering, Digital economy.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنوره تكتمل المساعي، وبتوفيقه تُثمر الجهود بعد عناء، والصلاة والسلام على خير من علّم وبلّغ.

يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

وأخص بالذكر والوفاء أستاذي المشرف **الدكتور دعاس أحمد**، الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيّمة ودعمه المستمر، وكان في كل مرحلة من مراحل هذا البحث سنداً علمياً وأخلاقياً؛ فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان، جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه وتخصيص وقتهم الثمين لإثرائه بملاحظاتهم البنّاءة.

وأشكر كذلك كل من مدّ لي يد العون من أساتذة وزملاء، وكل من كان له أثرٌ ولو يسير في مسيرتي.

إهـــداء

إلى من لا تكفيهم الكلمات، ولا تبلغهم العبارات مهما بلغت من الجمال والبيان...

إلى أبي العزيز، يا من علّمتني أن الرجال تُقاس بصبرها لا بضجيجها، يا ايها الظل الوارف حين اشتدّ الحرّ وثقل الطريق، هذا العمل ثمرةٌ من ثمار ما غرسته فيّ بصمتك الكريم وعطائك الذي لا ينضب، فلك قبل كل إهداء وبعده.

إلى أمي الغالية، يا من لا تعرف التعب حين يتعلق الأمر بأبنائها، يا من كان ولازال دعاؤها في جوف الليل أقوى من كل سلاح وأنفع من كل معين، كلما ظننت أنني وصلت، أدركت أن في قلبك من الحنان ما يجعلني أشعر أنني لم أبدأ بعد، أُهديكِ هذا النجاح بكل ما يحمله من معنى.

إلى إخوتي وأخواتي وابن خالتي عبد الجليل، سكينة الروح وبهجة الأيام، شركاء المسير في السرّاء والضرّاء، كنتم الدفء حين برد كل شيء، والأمل حين ضاقت المسالك.

إلى كل من آمن بي حين شككت في نفسي، وإلى كل من قال لي "ستنجح" حين لم يكن النجاح واضحاً في الأفق...

هذا العمل المتواضع أُهديه إليكم جميعاً، راجياً من الله أن يجعله في ميزان الحسنات، وأن يكون لبنةً في صرح العلم والمعرفة.

بن ميروح عبد العزيز

قائمة المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
ملخص	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	7-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	52-7
المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية	9
المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية	9
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي	9
الفرع الثاني: التعريف القانوني للعملات الرقمية	10
الفرع الثالث: التمييز بين المصطلحات	12
المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية	14
الفرع الأول: المحاولات الأولية والجذور التاريخية	14
الفرع الثاني: ظهور البيتكوين -نقطة التحول الحقيقية-	15
الفرع الثالث: انتشار وتطور العملات الرقمية	16
المطلب الثالث : خصائص العملات الافتراضية	18
الفرع الأول : الخصائص التقنية	18
الفرع الثاني : الخصائص الوظيفية و الاقتصادية	20
الفرع الثالث : خصائص أخرى مميزة	21
المطلب الرابع : أنواع العملات الرقمية	22
الفرع الأول : التصنيف حسب طبيعة العمل ووظيفتها	22
الفرع الثاني : التصنيف حسب آلية التوافق والتعدين	25
الفرع الثالث : تصنيفات أخرى	25
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية	27

المطلب الأول: موقف الدول من التعامل بالعملات الرقمية	27
الفرع الأول: الدول المتبنية و المنظمة للعملات الرقمية	27
الفرع الثاني: الدول الحاظرة للعملات الرقمية	29
الفرع الثالث: موقف المنظمات الدولية الاقليمية	31
المطلب الثاني: اصدار وتداول العملات الرقمية	32
الفرع الأول: آليات اصدار العملات الرقمية	32
الفرع الثاني: آليات تداول العملات الرقمية	34
الفرع الثالث: تحديد الأسعار والتقييم	37
المطلب الثالث : استخدامات العملات الرقمية	38
الفرع الأول : الاستخدامات المالية والاقتصادية	38
الفرع الثاني : الاستخدامات التقنية والابتكارية	40
الفرع الثالث : استخدامات مثيرة للجدل	41
الفرع الرابع : استخدامات إنسانية واجتماعية	42
المطلب الرابع : الحماية القانونية للعملات الرقمية	43
الفرع الأول : الاطار الدولي لمكافحة تبييض الأموال	43
الفرع الثاني : الآليات القانونية الوطنية	45
الفرع الثالث : التحديات في مكافحة تبييض الأموال	47
الفرع الرابع : الموقف الجزائري من مكافحة تبييض الاموال	49
خلاصة الفصل الأول	51

الفصل الثاني: واقع العملات الرقمية في التشريع الجزائري	52
المبحث الأول: جدوى حظر العملات الرقمية	54
المطلب الأول: قانون المالية سنة 2018	54
الفرع الأول: النص التشريعي وسياقه	54
الفرع الثاني: النطاق التطبيقي للحظر	55
الفرع الثالث: التكييف القانوني للحظر	55
المطلب الثاني: أسباب و دواعي حظر العملات الرقمية	56
الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والمالية	56
الفرع الثاني: الأسباب الأمنية والجنائية	57
الفرع الثالث: الأسباب القانونية والتنظيمية	57
المطلب الثالث : آثار وتداعيات حظر العملات الرقمية	58
الفرع الأول : الآثار الاقتصادية	58
الفرع الثاني : الآثار الاجتماعية والاقتصادية	59
الفرع الثالث : الآثار القانونية	59
المطلب الرابع : العقوبات المترتبة على المخالف	60
الفرع الأول: الاطار العقابي العام	60
الفرع الثاني : العقوبات الاصلية	61
الفرع الثالث : العقوبات التكميلية	61
الفرع الرابع : إشكالية التطبيق العملي	61
المبحث الثاني : التطور الحاصل في الجزائر في ظل القانون المصرفي لسنة 2023	62
المطلب الأول : العملات الرقمية في ظل القانون المصرفي لسنة 2023	62
الفرع الأول : مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023	62
الفرع الثاني : الفرق بين موقف 2018 و 2023	63
الفرع الثالث : الاطار التنظيمي المستحدث	63

المطلب الثاني : مشروع الدينار الرقمي الجزائري	64
الفرع الأول : تعريف الدينار الرقمي وطبيعته	64
الفرع الثاني : المراحل التحضيرية للمشروع	64
الفرع الثالث : النموذج التقني المتوقع	65
المطلب الثالث : عواملالدفع نحو تبني الدينار الرقمي	66
الفرع الأول : العوامل الاقتصادية الداخلية	66
الفرع الثاني :العوامل التكنولوجية والرقمية	67
الفرع الثالث: العوامل الجيوسياسية والإقليمية	67
المطلب الرابع : التطلعات المستقبلية للعملات الرقمية في الجزائر	67
الفرع الأول : مسارات التطور التشريعي المتوقع	68
الفرع الثاني : رهانات نجاح الدينار الرقمي	68
الفرع الثالث : الافاق المستقبلية الشاملة	69
خلاصة الفصل الثاني	71
الخاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	76

قائمة المختصرات

ج .ر : جريدة رسمية

ص: صفحة

ط : طبعة

مقدمة

كطالب قانون اعمال يتعين علي الالمام بشتى التحولات الجديدة في المجال الاقتصادي والمالي، خصوصا مع التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وانتقال جانب كبير من المعاملات التجارية والمالية من صورتها التقليدية إلى البيئة الرقمية. حيث قد حدث و ترتب عن هذا التحول ظهور مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في الأنظمة القانونية الكلاسيكية، من بينها التجارة الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، العقود الذكية، الأصول الرقمية، والعملات الرقمية أو الافتراضية. وتُعد هذه الأخيرة من أكثر الظواهر إثارة للنقاش القانوني والاقتصادي، بالنظر إلى ما تحمله من فرص مرتبطة بتسهيل المبادلات وسرعة التحويلات، وما تثيره في المقابل من مخاطر تمس النظام النقدي، والاستقرار المالي، وحماية المتعاملين، ومكافحة الجرائم المالية.

ولم تعد العملات الرقمية مجرد فكرة تقنية محدودة داخل فضاء الإنترنت، بل أصبحت واقعًا اقتصاديًا عالميًا تتعامل به فئات واسعة من الأفراد والمؤسسات، سواء بوصفها وسيلة للتبادل أو أداة للاستثمار أو مخزنًا للقيمة أو وسيلة لتحويل الأموال عبر الحدود. وقد ساعد على انتشارها اعتمادها على تقنيات حديثة، أهمها تقنية سلسلة الكتل والتشفير، وهي تقنيات تسمح بإجراء معاملات مالية مباشرة بين الأشخاص دون الحاجة إلى وسيط تقليدي كالبنك أو مؤسسة الدفع. غير أن هذا الطابع اللامركزي، وإن كان يمثل ميزة تقنية واقتصادية، فإنه يطرح في الوقت ذاته إشكالات قانونية دقيقة تتعلق بمدى خضوع هذه المعاملات للرقابة، وتحديد الجهة المسؤولة عنها، ومدى إمكانية تتبعها، والجزاء المترتب عن التعامل بها في الدول التي تحظرها.

وتزداد أهمية الموضوع عندما يتعلق الأمر بالتشريع الجزائري، إذ اختار المشرع الجزائري موقفًا حذرًا تجاه العملات الافتراضية، من خلال المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018، وأيضا القانون رقم 25-10 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 48، ليضيف بنودًا جديدة ضمن قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون 05-01 لسنة 2005)و أبرز هذه البنود هي المادة 6 مكرر التي جددت الحظر و نصت على منع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. ويكشف هذا التوجه عن رغبة المشرع في حماية النظام العام الاقتصادي والنقدي، والحد من المخاطر المرتبطة باستعمال هذه العملات، خاصة ما تعلق منها بتبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهرب من الرقابة المصرفية، وتحويل رؤوس

الأموال خارج القنوات القانونية. غير أن الاكتفاء بالحظر يثير بدوره تساؤلات مهمة حول مدى كفايته وفعاليته في مواجهة ظاهرة رقمية عابرة للحدود، يصعب ضبطها بالوسائل القانونية التقليدية وحدها.

وتظهر صلة هذا الموضوع بتخصص قانون الأعمال بصورة واضحة، لأن العملات الرقمية ترتبط مباشرة بالمعاملات التجارية والمالية الحديثة. فقانون الأعمال لا يقتصر على تنظيم الشركات والعقود التجارية والإفلاس والمنافسة، بل يمتد إلى دراسة كل الوسائل والأدوات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي والتجاري. ومن هذا المنطلق، فإن العملات الرقمية تمس جوهر قانون الأعمال من عدة زوايا؛ فهي تؤثر في وسائل الدفع، وتدخل في نطاق التجارة الإلكترونية، وقد تستعمل في تمويل المشاريع، أو في الاستثمار، أو في تحويل الأموال، أو في العقود الذكية، كما تطرح إشكالات تتعلق بحماية المستثمرين والمتعاملين، ومسؤولية المنصات الرقمية، ومكافحة الممارسات غير المشروعة في السوق.

كما أن دراسة العملات الرقمية في إطار قانون الأعمال تبرز مدى ارتباط الموضوع بهذا الاختصاص بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين النشاط التجاري والاستقرار المالي. فالتاجر أو الشركة أو المستثمر قد يتعاملون في بيئة رقمية لا تعترف بالحدود الجغرافية، وقد يجدون أنفسهم أمام وسائل دفع أو أصول رقمية غير منظمة أو محظورة، مما يفرض ضرورة تحديد المركز القانوني لهذه الوسائل. ولهذا فإن موضوع العملات الرقمية لا يُعد موضوعًا تقنيًا بحتًا، وإنما هو موضوع قانوني واقتصادي وتجاري بامتياز، يتقاطع مع القانون التجاري، والقانون البنكي، وقانون الصرف، وقانون مكافحة تبييض الأموال، وقانون حماية المستهلك، والقانون الجزائي للأعمال.

ومن هنا تبرز **أهمية دراسة موضوع:** العملات الرقمية بين الحظر والتنظيم في التشريع الجزائري، باعتباره موضوعًا حديثًا يجمع بين التحول الرقمي والضبط القانوني للنشاط الاقتصادي، ويطرح تساؤلًا أساسيًا حول مدى قدرة النصوص القانونية الحالية في الجزائر على استيعاب هذه الظاهرة، وهل يكفي الحظر كآلية قانونية لمواجهتها، أم أن التنظيم قد يكون أكثر فعالية في تحقيق التوازن بين حماية النظام الاقتصادي ومواكبة التطور المالي العالمي.

إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يأتي:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في معالجة ظاهرة العملات الرقمية من خلال تبني موقف الحظر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية، أهمها:

ما المقصود بالعملات الرقمية، وما الذي يميزها عن النقود التقليدية والنقود الإلكترونية؟

ما علاقة العملات الرقمية بقانون الأعمال والمعاملات التجارية الحديثة؟

ما موقف الدول والتشريعات المقارنة من التعامل بالعملات الرقمية؟

ما موقف المشرع الجزائري من العملات الافتراضية؟

ما مدى ارتباط العملات الرقمية بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؟

الفرضية الرئيسية

تنطلق هذه الدراسة من فرضية ، تتمثل أساسًا في **أن العملات الرقمية أصبحت واقعًا اقتصاديًا وتقنيًا لا يمكن تجاهله، وأن التعامل معها بمنطق الحظر وحده قد لا يكون كافيًا لضبط آثارها القانونية والاقتصادية.**

أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا حديثًا ومتطورًا لم تستقر بعد معالمه القانونية بصورة نهائية، سواء في التشريع الجزائري أو في التشريعات المقارنة. فالعملات الرقمية تطرح إشكالات فقهية وقانونية حول طبيعتها، ومركزها القانوني، ومدى صلاحية المفاهيم التقليدية للنقود والأموال لاستيعابها.

كما تساهم الدراسة في إثراء البحث القانوني في مجال قانون الأعمال، من خلال ربط العملات الرقمية بالمعاملات التجارية والمالية الحديثة، وإبراز أثرها على وسائل الدفع، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والتمويل الرقمي، ومكافحة الجرائم الاقتصادية.

أما الأهمية العملية فتظهر في كون العملات الرقمية أصبحت متداولة فعليًا رغم الحظر أو القيود في بعض الدول، مما يجعل دراسة آثارها القانونية أمرًا ضروريًا للمتعاملين الاقتصاديين، والبنوك، والمؤسسات

المالية، والسلطات الرقابية، والقضاء. كما أن فهم هذا الموضوع يساعد على تقييم مدى فعالية النصوص الحالية في الجزائر، ومدى الحاجة إلى تطويرها بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية الرقمية.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها:
- تحديد مفهوم العملات الرقمية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، مثل النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية والأصول الرقمية.
- بيان نشأة العملات الرقمية وخصائصها التقنية والاقتصادية.
- تحديد الطبيعة القانونية للعملات الرقمية ومدى إمكانية إدراجها ضمن التصنيفات القانونية التقليدية.
- إبراز علاقة العملات الرقمية بقانون الأعمال، خاصة من حيث تأثيرها على الدفع، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والتمويل.
- تحليل موقف التشريع الجزائري من العملات الافتراضية.
- إبراز مخاطر العملات الرقمية في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- محاولة تقديم رؤية قانونية متوازنة بين الحظر والتنظيم.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

فمن الناحية الموضوعية، يرجع اختيار الموضوع إلى حداثته وأهميته المتزايدة في المجالين القانوني والاقتصادي، خاصة مع اتساع استعمال العملات الرقمية عالميًا، وارتباطها بالمعاملات التجارية الحديثة. كما أن الموضوع يطرح إشكالًا مهمًا في التشريع الجزائري، يتمثل في اعتماد الحظر دون بناء إطار تنظيمي مفصل، الأمر الذي يستدعي الدراسة والتحليل.

كما أن الموضوع يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتخصص قانون الأعمال، لأنه يتناول وسيلة مالية جديدة يمكن أن تؤثر في العقود التجارية، ووسائل الدفع، والاستثمار، وحركة رؤوس الأموال، ومسؤولية المتعاملين الاقتصاديين.

أما من الناحية الذاتية، فيرجع اختيار الموضوع إلى الرغبة في دراسة أحد المواضيع القانونية الحديثة التي تجمع بين القانون والتكنولوجيا والاقتصاد، وإلى الاهتمام بفهم موقف المشرع الجزائري من التحولات الرقمية المالية، ومدى قدرة قانون الأعمال على مواكبة هذه التحولات.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** من أجل بيان ماهية العملات الرقمية، ونشأتها، وخصائصها، وأنواعها، واستعمالاتها المختلفة.

كما تم الاعتماد على **المنهج التحليلي** لتحليل النصوص القانونية ذات الصلة، وعلى رأسها المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018، إضافة إلى تحليل الإشكالات القانونية المرتبطة بالحظر والتنظيم ومكافحة تبييض الأموال.

كما استعانت الدراسة **بالمنهج المقارن** عند الإشارة إلى مواقف بعض التشريعات المقارنة، من أجل إبراز اختلاف الاتجاهات بين الدول التي حظرت العملات الرقمية، والدول التي اختارت تنظيمها، والدول التي اعترفت بها اعترافًا جزئيًا.

الدراسات السابقة

نظرًا لحداثة الموضوع، فإن الدراسات القانونية المتخصصة في العملات الرقمية داخل الجزائر لا تزال محدودة مقارنة بالدراسات الاقتصادية والتقنية. ومع ذلك، فقد تناولت بعض البحوث والمقالات موضوع العملات الافتراضية من زاوية مخاطرها على النظام المالي، أو من زاوية تبييض الأموال، أو من زاوية موقف المشرع الجزائري منها.

وتتميز هذه الدراسة بمحاولة الجمع بين الجانب المفاهيمي والجانب القانوني، مع ربط الموضوع بتخصص قانون الأعمال، وعدم الاكتفاء بعرض العملات الرقمية كظاهرة تقنية، بل تحليلها باعتبارها أداة قد تؤثر في المعاملات التجارية والمالية وفي النظام الاقتصادي ككل.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة **من الناحية الموضوعية** في بحث العملات الرقمية بين الحظر والتنظيم، مع التركيز على المفاهيم القانونية الأساسية، وموقف التشريع الجزائري، وبعض الإشارات إلى التشريعات المقارنة والمعايير الدولية.

أما من الناحية المكانية، فتنحصر الدراسة أساسًا في التشريع الجزائري، مع الاستعانة بالمقارنة عند الحاجة لتوضيح الاتجاهات المختلفة في التعامل مع العملات الرقمية.

أما من الناحية الزمنية، فتركز الدراسة على المرحلة التي أعقبت ظهور العملات الرقمية الحديثة، خاصة منذ ظهور البيتكوين سنة 2009، مع التركيز على الموقف الجزائري منذ صدور قانون المالية لسنة 2018.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة صعوبات، أهمها حداثة الموضوع وسرعة تطوره، مما يجعل المعطيات القانونية والتقنية المتعلقة به قابلة للتغير المستمر.

كما أن قلة النصوص القانونية الجزائرية الخاصة بالعملات الرقمية تشكل صعوبة أساسية، إذ إن المشرع الجزائري لم يضع إطارًا تنظيميًا شاملًا، وإنما اكتفى بالحظر، مما يجعل التحليل القانوني يعتمد على استنباط المقاصد التشريعية وربطها بالنصوص العامة المتعلقة بالنظام النقدي ومكافحة تبييض الأموال

وأيضا الانسحاب الغادر و الغير متوقع من الزميل في هذه الدراسة الثنائية في وقت حرج جدا لتصبح كل الاتعاب مكدسة فوق شخص واحد في ضل اقتراب موعد تسليم المذكرة.

ومن الصعوبات أيضًا تشعب الموضوع بين القانون والاقتصاد والتكنولوجيا، مما يتطلب الإلمام بعدة جوانب لفهم الإشكالات القانونية المطروحة.

أيضا نقص المراجع العربية الامر الذي جعلنا نعتمد على المراجع الأجنبية بشدة خصوصا في الفصل الأول.

تقسيم الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة، ويتناول ماهية العملات الرقمية من حيث تعريفها، ونشأتها، وخصائصها، وأنواعها، ثم طبيعتها القانونية من خلال دراسة موقف الدول، وإصدارها وتداولها، واستخداماتها، والحماية القانونية المرتبطة بها، خاصة في مجال مكافحة تبييض الأموال.

الفصل الثاني: واقع العملات الرقمية في الجزائر، ويتناول موقف المشرع الجزائري من العملات الرقمية في قانون المالية 2018، وجدوى الحظر والآثار المترتبة عنه ، و تطورات القانون المصرفي الجديد التي مست جزئية العملات الرقمية ويتضمن هذا الفصل ايضا مشروع الدينار الرقمي و بعض التطلعات المستقبلية التي توحي بفائدة من وجود فسحة لكينونة العملات الرقمية في الواقع القانوني الجزائري.

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة

أدى التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم في العصر الحديث إلى إحداث تغيرات جوهرية في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، حيث انتقلت المعاملات التجارية والنقدية من صورتها التقليدية إلى بيئة رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصال. وقد ساهم هذا التحول في ظهور وسائل جديدة للتبادل والدفع، من أبرزها العملات الرقمية التي أصبحت تمثل إحدى أهم الظواهر المالية المعاصرة وأكثرها إثارة للجدل على المستويين القانوني والاقتصادي.

ولم يعد استعمال العملات الرقمية مقتصرًا على نطاق ضيق داخل الأوساط التقنية، بل امتد ليشمل المعاملات التجارية والاستثمارية وتحويل الأموال عبر الحدود، الأمر الذي جعلها تفرض نفسها كواقع اقتصادي عالمي يصعب تجاهله. غير أن هذا الانتشار السريع رافقته عدة إشكالات قانونية، خاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم هذه العملات وطبيعتها القانونية، ومدى مشروعيتها، وآثارها على السيادة النقدية للدول، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بها، وعلى رأسها تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية من خلال دراسة ماهيتها، ونشأتها، وخصائصها، وأنواعها، ثم التطرق إلى الطبيعة القانونية لهذه العملات، ومواقف الدول منها، وكيفية إصدارها وتداولها، واستعمالاتها المختلفة، بالإضافة إلى الحماية القانونية المرتبطة بها، خاصة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية

تُعد العملات الرقمية من أبرز الظواهر المالية والتكنولوجية التي أفرزتها الثورة الرقمية في العقدين الأخيرين[1]، حيث أحدثت تحولاً جذرياً في مفهوم النقود والمعاملات المالية التقليدية. ولفهم هذه الظاهرة الحديثة، يتعين علينا الوقوف على تعريفها الدقيق، وتتبع نشأتها التاريخية، وإبراز خصائصها المميزة، وتصنيف أنواعها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية

إن تحديد مفهوم دقيق للعملات الرقمية يقتضي منا تناول التعريف اللغوي والاصطلاحي، ثم التعريف القانوني، مع ضرورة التمييز بين المصطلحات ذات الصلة كالعملة والنقود والافتراضية.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

أولاً: التعريف اللغوي

تتكون عبارة "العملات الرقمية" من كلمتين:

- **العملة:** مشتقة من الفعل "عَمَلَ" ويُقصد بها في اللغة العربية النقد المتداول، وهي ما يُتعامل به من الدراهم والدنانير. والعملة هي الوحدة النقدية المستخدمة في بلد معين.
- **الرقمية:** مشتقة من "الرقم" وتعني كل ما يتم تمثيله أو تشفيره بواسطة الأرقام والبيانات الإلكترونية، أو ما يتعلق بالتقنية الرقمية والحاسوبية. وفي سياق التكنولوجيا الحديثة، يُقصد بالرقمي كل ما يُخزن ويُعالج ويُنقل عبر الأنظمة الإلكترونية.

وبذلك فإن العملات الرقمية لغوياً تعني: النقود التي تُمثل رقمياً وتُتداول إلكترونياً دون وجود مادي ملموس[2].

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة الخامسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011، مادة: «رَقَمَ»، ص. 363

[2] European Central Bank, **Virtual Currency Schemes**, European Central Bank, Frankfurt am Main, 2012, p. 5 ff.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

اختلفت التعريفات الاصطلاحية للعملات الرقمية بحسب الزاوية التي ينظر منها المختصون:

1. **من الناحية التقنية:** العملات الرقمية هي وحدات رقمية مشفرة يتم إنشاؤها وتخزينها ونقلها إلكترونياً عبر شبكة لامركزية تُسمى "البلوكتشين" (سلسلة الكتل)، دون الحاجة إلى وسيط مالي مركزي كالبنوك[1].
2. **من الناحية الاقتصادية:** هي أصول رقمية مصممة لتعمل كوسيط للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين المعاملات، والتحكم في إنشاء وحدات جديدة، والتحقق من نقل الأصول[2].
3. **من الناحية المالية:** تُعرف بأنها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقمياً ويعمل كوسيلة للتبادل أو وحدة حساب أو مخزن للقيمة[3]، لكنه لا يتمتع بالوضع القانوني كعملة رسمية في معظم الدول.
4. **التعريف الفقهي:** عرّفها بعض الفقهاء بأنها "مال افتراضي مشفر ليس له وجود مادي ملموس، يُنشأ ويُدار ويُخزن إلكترونياً، ويتم تداوله عبر شبكة الإنترنت باستخدام تقنيات التشفير المتقدمة".

الفرع الثاني: التعريف القانوني للعملات الرقمية

على الصعيد القانوني، تباينت التعاريف بحسب التشريعات المختلفة، حيث لم يتفق المجتمع الدولي على تعريف موحد:

أولاً: التعاريف في المنظمات الدولية

---

[1].Satoshi Nakamoto, ***Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System***, 2008, p. 1

[2] **,**European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes: A Further Analysis*****, Frankfurt am Main** .European Central Bank, 2015, p. 25

[3] Financial Action Task Force, ***Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT Risks***, Paris, FATF/OECD, 2014, p. 4.

1. **صندوق النقد الدولي (IMF):** عرّف العملات الرقمية بأنها "تمثيل رقمي للقيمة، صادرة عن جهات غير البنوك المركزية أو السلطات العامة[1]، ويمكن استخدامها كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً".

2. **البنك المركزي الأوروبي (ECB):** عرّفها بأنها "نوع من النقود الرقمية غير المنظمة[2]، والتي يتم إصدارها والتحكم فيها من قبل مطوريها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد".

3. **مجموعة العمل المالي (FATF):** عرّفت العملات الافتراضية بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقمياً ويعمل كوسيط للتبادل و/أو وحدة حساب و/أو مخزن للقيمة، ولكنه لا يتمتع بوضع العملة القانونية[3]".

ثانياً: التعريف في بعض التشريعات

- **التشريع الفرنسي:** عرّفها في المادة L54-10-1 من القانون النقدي والمالي[4] بأنها "كل تمثيل رقمي لقيمة غير صادرة أو مضمونة من قبل بنك مركزي أو سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملة ذات وضع قانوني، ولكنها تُقبل من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً".

- **التشريع الياباني:** اعترف قانون خدمات الدفع لعام 2016 بالعملات الافتراضية كوسيلة دفع[5]، وعرّفها بأنها "قيمة ملكية يمكن استخدامها كوسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات مع أطراف غير محددة، ويمكن شراؤها وبيعها مقابل عملات قانونية".

---

[1] Dong He et al., ***Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations***, IMF Staff Discussion .Note SDN/16/03, Washington, DC, IMF, 2016, p. 7

[2] ,European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes*, Frankfurt am Main**, European Central Bank .p. 13 ,2012

[3] Financial Action Task Force, ***Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT .Risks***, Paris, FATF/OECD, 2014, p. 4

[4].Code monétaire et financier français, art. L54-10-1

[5] ,Financial Services Agency of Japan**,** ***Regulating the Crypto Assets Landscape in Japan***, 2022 p. 5

ثالثاً: التعريف القانوني في التشريع الجزائري

يُلاحظ أن المشرع الجزائري استعمل مصطلح «العملة الافتراضية» لا «العملة الرقمية»، وقدم لها تعريفاً مختصراً في المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018[1]، إذ نصت على منع شراء العملة المسماة

افتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها، ثم عرّفتها بأنها العملة التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر الشبكة، وتتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية والدفع بالصك أو البطاقة البنكية. غير أن هذا التعريف، رغم أهميته، يبقى عاماً ولا يميز بدقة بين العملة الافتراضية، والعملة المشفرة، والأصل الرقمي، والرمز الرقمي، مما يطرح إشكالية في نطاق الحظر وتحديد محله.

الفرع الثالث: التمييز بين المصطلحات (العملة، النقود، الافتراضية)

لتحديد مفهوم العملات الرقمية بدقة، يجب التمييز بينها وبين مصطلحات أخرى قريبة منها:

أولاً: العملة (Currency)

العملة في المفهوم التقليدي هي النقد الرسمي الصادر عن سلطة نقدية معترف بها (البنك المركزي)، وتتمتع بقوة إبراء قانونية في إطار دولة معينة[2]. والعملة لها ثلاث وظائف رئيسية: – وسيط للتبادل – مقياس للقيمة – مخزن للثروة

وبينما تُصدر العملات التقليدية من جهات رسمية وتخضع لسيطرة الدولة، فإن العملات الرقمية تُنشأ بطرق رقمية لامركزية ولا تخضع لسيطرة أي سلطة مركزية في الغالب.

ثانياً: النقود (Money)

---

[1] قانون رقم 17–11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج.ر.ج.ج، عدد 76، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017، المادة 117.

[2] عبد الرزاق السنهوري، ***الوسيط في شرح القانون المدني***، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.س.ن، ص 284.

النقود هي مفهوم أوسع من العملة[1]، وتشمل كل ما يُقبل كوسيلة للدفع والتبادل في المجتمع، سواء كانت نقوداً معدنية أو ورقية أو إلكترونية. والنقود تطورت عبر التاريخ من النقود السلعية (الذهب والفضة) إلى النقود الورقية، ثم النقود الإلكترونية.

العملات الرقمية تختلف عن النقود التقليدية في: – **الإصدار**: النقود تُصدر من البنوك المركزية، بينما كثير من العملات الرقمية الخاصة تُنشأ بطرق خوارزمية أو عبر بروتوكولات رقمية – **المركزية**: النقود مركزية وخاضعة للرقابة، والعملات الرقمية لامركزية في الغالب – **الوضع القانوني**: النقود لها قوة إبراء قانونية، بينما العملات الرقمية غير معترف بها كنقود قانونية في أغلب الدول

ثالثاً: العملة الافتراضية (Virtual Currency)

مصطلح "العملة الافتراضية" يُستخدم أحياناً كمرادف للعملة الرقمية، لكن هناك فروق دقيقة:

- **العملة الافتراضية**: تشمل أي تمثيل رقمي للقيمة يُستخدم في بيئة افتراضية معينة (مثل عملات الألعاب الإلكترونية)، وقد لا يكون لها قيمة حقيقية خارج تلك البيئة.
- **العملة الرقمية**: مصطلح أشمل يتضمن العملات الافتراضية، لكنه يشمل أيضاً العملات التي يمكن تحويلها إلى عملات حقيقية ولها قيمة سوقية فعلية.

وبناءً على ذلك، فإن يمكن اعتبار العملة الافتراضية صورة من صور القيم الرقمية، غير أن مصطلح العملة الرقمية أوسع في الاستعمال المعاصر، لأنه قد يشمل العملات الرقمية السيادية والنقود الإلكترونية وبعض الأصول الرقمية.

رابعاً: النقود الإلكترونية (Electronic Money)

النقود الإلكترونية تختلف جوهرياً عن العملات الرقمية:

---

[1] ,Frederic S. Mishkin, ***The Economics of Money****, Banking, and Financial Markets*, 12th ed., Pearson ,2019 .pp. 49-51

- **النقود الإلكترونية:** هي تمثيل رقمي لعملة قانونية موجودة فعلاً[1] (كالدينار أو الدولار)، تُخزن إلكترونياً وتُستخدم للدفع عبر البطاقات الإلكترونية أو المحافظ الرقمية[2]، وهي مدعومة من البنوك ومضمونة بالعملة القانونية.
- **العملات الرقمية:** هي أصول رقمية مستقلة لا ترتبط بالضرورة بأي عملة قانونية، ولا تُصدر من بنوك، وقيمتها تتحدد بالعرض والطلب في السوق.

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية

لم تظهر العملات الرقمية بشكل مفاجئ، بل جاءت نتيجة تطورات تقنية ومحاولات متعددة امتدت لعقود، حتى توّجت بظهور البيتكوين عام 2009 التي تُعتبر نقطة تحول حقيقية في تاريخ النقود الرقمية.

الفرع الأول: المحاولات الأولية والجذور التاريخية

أولاً: مرحلة ما قبل البيتكوين

يمكن إرجاع فكرة النقود الرقمية إلى عدة محاولات سابقة:

1. **ديفيد تشوم والنقود الإلكترونية (1983):** يُعتبر عالم التشفير الأمريكي ديفيد تشوم (David Chaum) من الرواد الأوائل[3]، حيث قدم في بحث علمي عام 1983 فكرة النقود الإلكترونية المبنية على التشفير. وفي عام 1989، أسس شركة "DigiCash"[4] لتطوير نظام نقدي إلكتروني يُسمى "eCash"، لكن المشروع فشل تجارياً في منتصف التسعينيات.

---

[1] Directive 2009/110/EC of the European Parliament and of the Council of 16 September 2009 on .electronic money institutions, art p 22.

[2].FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 27-31

[33] :David Chaum, **"Blind Signatures for Untraceable Payments," in *Advances in Cryptology* .*Proceedings of Crypto 82***, Springer, 1983, pp. 199-203

[4].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes***, 2012, p. 21

2. **B-Money (1998):** اقترح المهندس الصيني وي داي (Wei Dai) نظاماً للنقود الإلكترونية اللامركزية أطلق عليه "B-Money"[1]، حيث تضمنت الفكرة استخدام شبكة موزعة من الحواسيب للتحقق من المعاملات، وهي فكرة قريبة من مبدأ البلوكتشين الحالي.

3. **Bit Gold (2005):** طوّر نيك سزابو (Nick Szabo) مفهوم "Bit Gold"[2]، وهو نظام نقدي رقمي يعتمد على إثبات العمل الحسابي (Proof of Work)، وهو المبدأ الذي استُخدم لاحقاً في البيتكوين.

هذه المحاولات، رغم فشلها التجاري، وضعت الأسس النظرية والتقنية التي بُنيت عليها العملات الرقمية الحديثة.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية 2008

شكلت الأزمة المالية العالمية عام 2008[3] محفزاً مهماً لظهور العملات الرقمية، حيث فقد الكثيرون الثقة في النظام المصرفي التقليدي والبنوك المركزية بعد انهيار كبرى المؤسسات المالية. وفي هذا السياق، ظهرت الحاجة إلى نظام مالي بديل، لامركزي ومستقل عن سيطرة الحكومات والبنوك.

الفرع الثاني: ظهور البيتكوين – نقطة التحول الحقيقية

أولاً: ورقة ساتوشي ناكاموتو البحثية (2008)

في 31 أكتوبر 2008[4]، نشر شخص أو مجموعة أشخاص تحت الاسم المستعار "ساتوشي ناكاموتو" (Satoshi Nakamoto) ورقة بحثية بعنوان "Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System" على قائمة بريدية متخصصة في التشفير.

---

[1].,Wei Dai, "B-Money," 1998

https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1522951 ",Nick Szabo, "Bit Gold 2005, اطلع عليه بتاريخ افريل 14, 2026 الساعة 12:30 .

[3].Nakamoto, ***Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System***, p. 1

[4] *Ibid., p. 1.*

قدمت هذه الورقة حلاً تقنياً لمشكلة "الإنفاق المزدوج"[1] (Double Spending Problem) التي كانت تواجه جميع المحاولات السابقة للنقود الرقمية، وذلك باستخدام تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) وآلية إثبات العمل.

ثانياً: إطلاق شبكة البيتكوين (2009)

في 3 يناير 2009[2]، قام ساتوشي ناكاموتو بتعدين أول كتلة في سلسلة البيتكوين، والتي تُسمى "كتلة التكوين" (Genesis Block)، وضمّنها رسالة تقول: "The Times 03/Jan/2009 Chancellor on brink of second bailout for banks " (صحيفة التايمز 3 يناير 2009: المستشار على وشك إنقاذ البنوك للمرة الثانية)، في إشارة واضحة إلى فشل النظام المصرفي التقليدي.

وبهذا، بدأت شبكة البيتكوين العمل كأول عملة رقمية لامركزية ناجحة، حيث يمكن لأي شخص في العالم إرسال واستقبال البيتكوين دون الحاجة إلى وسيط مالي.

ثالثاً: أول معاملة تجارية بالبيتكوين (2010)

تُعتبر صفقة "بيتزا البيتكوين" في 22 مايو 2010[3] أول معاملة تجارية موثقة بالبيتكوين، حيث دفع المبرمج لازلو هانيكز (Laszlo Hanyecz) 10,000 بيتكوين (تساوي الآن مئات الملايين من الدولارات) مقابل قطعتي بيتزا. هذا الحدث أثبت إمكانية استخدام البيتكوين كوسيلة للتبادل التجاري الفعلي.

الفرع الثالث: انتشار وتطور العملات الرقمية

أولاً: ظهور عملات رقمية بديلة (Altcoins)

بعد نجاح البيتكوين، بدأت عملات رقمية أخرى في الظهور:

---

[1] *Ibid., pp. 1-2.*

[2].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes***, 2012, p. 22

[3] *Ibid., p. 22.*

1. **لايتكوين[1] 2011 – (Litecoin)**: أطلقها تشارلي لي (Charlie Lee) كنسخة محسّنة من البيتكوين بسرعة معاملات أكبر.

2. **ريبل 2012 – (Ripple)**: ركزت على تسهيل التحويلات المالية الدولية بين البنوك والمؤسسات المالية.

3. **إيثيريوم[2] 2015 – (Ethereum)**: أطلقها فيتاليك بوتيرين (Vitalik Buterin)، وقدمت مفهوماً جديداً هو "العقود الذكية[3]" (Smart Contracts)، مما فتح آفاقاً أوسع لاستخدامات تقنية البلوكتشين خارج نطاق العملات فقط.

ثانياً: التوسع والانتشار العالمي (2017–2023)

شهدت الفترة من 2017 إلى الآن: – ارتفاعاً هائلاً في أعداد العملات الرقمية (تجاوزت 20,000 عملة[4]) – دخول مؤسسات مالية كبرى ميدان العملات الرقمية – إطلاق منصات تداول مرخصة ومنظمة – ظهور العملات المستقرة (Stablecoins) المرتبطة بعملات تقليدية – بدء بعض الدول في دراسة إصدار عملات رقمية سيادية (CBDCs)

ثالثاً: التطورات التنظيمية والقانونية

مع انتشار العملات الرقمية، بدأت الحكومات والمنظمات الدولية في: – وضع أطر تنظيمية وقانونية – فرض متطلبات مكافحة تبييض الأموال – الاعتراف القانوني بها في بعض الدول (اليابان، سويسرا، الإمارات) – حظرها كلياً في دول أخرى (الجزائر، الصين، المغرب)

---

[1].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes: A Further Analysis***, 2015, pp. 24-25

[2] Vitalik Buterin, ***Ethereum White Paper: A Next-Generation Smart Contract and Decentralized Application Platform***, 2014, accessed April 14, 2026.

[3] *Ibid., 2014.*

[4] **"**,CoinMarketCap, **"Cryptocurrency Prices, Charts and Market Capitalizations** https://dergipark.org.tr/tr/pub/inotech/article/اطلع عليه بتاريخ 15 افريل 2026 الساعة16:15.

المطلب الثالث: خصائص العملات الافتراضية

تتميز العملات الرقمية(الافتراضية) بمجموعة من الخصائص التقنية والوظيفية التي تجعلها مختلفة جذرياً عن النقود التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تفسر جاذبيتها لدى البعض ومخاوف البعض الآخر منها.

الفرع الأول: الخصائص التقنية

أولاً: اللامركزية (Decentralization)

تُعد اللامركزية من أهم الخصائص[1] المميزة للعملات الرقمية:

- **عدم وجود سلطة مركزية:** لا تخضع العملات الرقمية لسيطرة بنك مركزي أو حكومة أو مؤسسة واحدة، بل تُدار من خلال شبكة موزعة من الحواسيب (العُقد) المنتشرة حول العالم.
- **الشبكة الند للند (Peer-to-Peer):** تتم المعاملات مباشرة بين الأطراف دون الحاجة لوسطاء ماليين كالبنوك أو شركات تحويل الأموال.
- **الحوكمة الموزعة:** القرارات المتعلقة بتطوير الشبكة أو تعديل البروتوكولات تُتخذ بالتوافق بين مجتمع المطورين والمستخدمين، وليس من قبل جهة واحدة.

ثانياً: التشفير المتقدم (Cryptography)

تعتمد العملات الرقمية على تقنيات تشفير متطورة:

- **التشفير غير المتماثل:** يستخدم كل مستخدم زوجاً من المفاتيح[2] (مفتاح عام للاستقبال ومفتاح خاص للإرسال)، مما يضمن أمان المعاملات وصحة الملكية.

---

[1] Nakamoto, ***Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System***, p. 1.

[2] *Ibid., pp. 2-3.*

- **دالات التجزئة (Hash Functions):** تُستخدم لتأمين الكتل وربطها ببعضها البعض في السلسلة، وأي تعديل في بيانات كتلة واحدة يؤدي إلى تغيير كامل في "البصمة الرقمية" للكتلة، مما يجعل التلاعب بالبيانات شبه مستحيل.
- **التوقيعات الرقمية:** كل معاملة تُوقع رقمياً باستخدام المفتاح الخاص للمرسل، مما يثبت هوية المرسل ويمنع إنكار المعاملة.

ثالثاً: تقنية البلوكتشين (Blockchain Technology)

البلوكتشين هي التقنية الأساسية التي تقوم عليها معظم العملات الرقمية:

- **سجل موزع ومشترك:** جميع المعاملات تُسجل في سجل عام يمكن لأي شخص الاطلاع عليه[1]، ويُحفظ نسخة منه لدى آلاف الحواسيب حول العالم.
- **عدم قابلية التعديل (Immutability):** بمجرد تسجيل معاملة وتأكيدها في الكتلة، يصبح من المستحيل عملياً تعديلها أو حذفها، مما يضمن نزاهة السجل.
- **الشفافية:** جميع المعاملات مرئية للجميع، لكن هويات أصحاب المحافظ تبقى مجهولة (أو شبه مجهولة) حيث تُمثل بعناوين مشفرة فقط.

رابعاً: الطبيعة الرقمية البحتة (Digital Nature)

- **عدم الوجود المادي:** العملات الرقمية لا وجود مادي لها على الإطلاق، فهي مجرد سجلات إلكترونية في قواعد البيانات الموزعة.
- **التخزين الإلكتروني:** تُحفظ في محافظ رقمية (Digital Wallets) يمكن أن تكون برمجية (على الحاسوب أو الهاتف) أو عتادية (أجهزة مخصصة).
- **النقل الفوري:** يمكن إرسال أي كمية من العملات الرقمية إلى أي مكان في العالم خلال دقائق، بغض النظر عن المسافة أو الحدود الجغرافية.

---

[1] *Ibid., pp. 2-4.*

الفرع الثاني: الخصائص الوظيفية والاقتصادية

أولاً: المحدودية والندرة المبرمجة (Scarcity)

على عكس العملات التقليدية التي يمكن للبنوك المركزية طباعة المزيد منها:

- **العرض المحدود:** معظم العملات الرقمية لها عرض محدود مبرمج مسبقاً (مثلاً: سقف البيتكوين هو 21 مليون وحدة فقط[1]).
- **آلية الإصدار التدريجي:** العملات الجديدة تُصدر تدريجياً عبر عملية "التعدين" وفق خوارزميات محددة مسبقاً.
- **مقاومة التضخم:** المحدودية المبرمجة تجعلها نظرياً محمية من التضخم الناتج عن الطباعة المفرطة للنقود.

ثانياً: القابلية للتجزئة (Divisibility)

- **قابلية التقسيم العالية:** يمكن تقسيم معظم العملات الرقمية إلى وحدات صغيرة جداً (البيتكوين يمكن تقسيمه إلى 100 مليون وحدة تُسمى "ساتوشي"[2]).
- **مرونة المعاملات:** هذه الخاصية تسمح بإجراء معاملات بقيم صغيرة جداً (Micro-transactions) بتكلفة منخفضة.

ثالثاً: سرعة المعاملات وانخفاض التكلفة

- **السرعة:** المعاملات تتم خلال دقائق معدودة مقارنة بأيام في النظام المصرفي التقليدي للتحويلات الدولية.
- **التكلفة المنخفضة:** رسوم المعاملات عادة ما تكون أقل بكثير من رسوم البنوك وشركات التحويل، خاصة في المعاملات الدولية.

---

[1].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes***, 2012, p. 23

[2] *Ibid., p. 23.*

- **العمل على مدار الساعة:** الشبكة تعمل 24/7[1] دون أيام عطل أو أوقات إغلاق.

رابعاً: الخصوصية والإخفاء النسبي (Pseudo-anonymity)

- **الإخفاء الجزئي:** المستخدمون يُمثلون بعناوين مشفرة دون الكشف عن هوياتهم الحقيقية بالضرورة.
- **قابلية التتبع:** رغم الخصوصية، فإن جميع المعاملات مسجلة ومرئية على البلوكتشين، مما يسمح بتتبعها عند الحاجة.
- **درجات متفاوتة من الخصوصية:** بعض العملات تركز على الخصوصية المطلقة[2] (مثل Monero و Zcash)، بينما أخرى أكثر شفافية.

الفرع الثالث: خصائص أخرى مميزة

أولاً: العالمية والعابرة للحدود (Borderless)

- **عدم الارتباط الجغرافي:** العملات الرقمية لا تنتمي لدولة معينة ويمكن استخدامها في أي مكان.
- **سهولة الوصول:** أي شخص لديه اتصال بالإنترنت يمكنه استخدام العملات الرقمية دون الحاجة لحساب مصرفي.

ثانياً: المقاومة للرقابة (Censorship Resistance)

- **صعوبة المصادرة:** لا يمكن لأي جهة مصادرة أو تجميد العملات الرقمية دون الوصول إلى المفتاح الخاص.
- **عدم إمكانية المنع:** لا يمكن لأي جهة منع معاملة معينة أو حظر شخص من استخدام الشبكة.

ثالثاً: البرمجية والقابلية للتطوير (Programmability)

- **العقود الذكية:** بعض العملات (مثل الإيثيريوم) تسمح ببرمجة عقود ذاتية التنفيذ.

---

[1].IMF, ***Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations***, 2016, p. 9

[2]FATF, ***Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers***, Paris, FATF/OECD, 2021, pp. 30-31.

- **التطبيقات اللامركزية:** إمكانية بناء تطبيقات وخدمات مالية متطورة على البلوكتشين.

المطلب الرابع: أنواع العملات الرقمية

تنوعت العملات الرقمية بشكل كبير منذ ظهور البيتكوين، حيث تجاوز عددها حالياً 20,000 عملة، ولكل منها خصائص ووظائف مختلفة. ويمكن تصنيف هذه العملات وفق معايير متعددة.

الفرع الأول: التصنيف حسب طبيعة العملة ووظيفتها

أولاً: العملات المشفرة التقليدية (Traditional Cryptocurrencies)

وهي العملات التي صُممت أساساً لتكون وسيلة للتبادل ومخزناً للقيمة:

1. **البيتكوين (Bitcoin – BTC)**[1]

- أول وأشهر عملة رقمية[2]
- يُطلق عليها "الذهب الرقمي"
- العرض الأقصى: 21 مليون وحدة
- تستخدم خوارزمية إثبات العمل (Proof of Work)

2. **لايتكوين (Litecoin – LTC)**

- تُعتبر "الفضة الرقمية"
- أسرع في المعاملات من البيتكوين
- العرض الأقصى: 84 مليون وحدة

3. **بيتكوين كاش (Bitcoin Cash – BCH)**

---

[1] FATF, Updated Guidance, 2021, pp. 11-.12

[2].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes***, 2012, p. 21

- انشقت عن البيتكوين عام 2017
- تركز على سرعة وانخفاض تكلفة المعاملات

ثانياً: عملات المنصات والعقود الذكية (Platform Tokens)

عملات مصممة لتشغيل منصات لتطبيقات لامركزية وعقود ذكية:

1. **إيثيريوم (Ethereum – ETH)**
   - ثاني أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية
   - تدعم العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية
   - انتقلت من Proof of Work إلى Proof of Stake
2. **كاردانو (Cardano – ADA)**
   - منصة عقود ذكية تركز على البحث الأكاديمي
   - تستخدم آلية Proof of Stake
3. **سولانا (Solana – SOL)**
   - منصة عالية السرعة للتطبيقات اللامركزية
   - يمكنها معالجة آلاف المعاملات في الثانية

ثالثاً: العملات المستقرة (Stablecoins)

عملات مصممة للحفاظ على قيمة مستقرة مرتبطة بأصل آخر:

1. **المستقرة المدعومة بعملات تقليدية:**
   - **Tether (USDT):** مربوطة بالدولار الأمريكي بنسبة 1:1
   - **USD Coin (USDC):** مدعومة باحتياطيات بالدولار
   - **Binance USD (BUSD):** عملة مستقرة من منصة Binance

2. **المستقرة المدعومة بعملات مشفرة:**

- **DAI:** عملة مستقرة لامركزية مدعومة بعملات مشفرة أخرى

3. **المستقرة الخوارزمية:**

- تستخدم خوارزميات لضبط العرض والطلب للحفاظ على الاستقرار
- مثال: TerraUSD (UST) قبل انهيارها عام 2022[1]

رابعاً: عملات الخصوصية (Privacy Coins)

عملات تركز على إخفاء الهوية والخصوصية التامة:

1. **مونيرو (Monero – XMR)**

- تخفي تفاصيل المرسل والمستقبل والمبلغ
- تستخدم تقنيات تشفير متقدمة للخصوصية

2. **زيكاش (Zcash – ZEC)**

- تقدم خيارات للمعاملات الشفافة أو الخاصة
- تستخدم تقنية "إثبات المعرفة الصفرية" (Zero-Knowledge Proofs)

3. **داش (Dash – DASH)**

- تقدم خاصية "PrivateSend" لمعاملات خاصة

الفرع الثاني: التصنيف حسب آلية التوافق والتعدين

أولاً: عملات إثبات العمل (Proof of Work – PoW)

- **المبدأ:** المُعدّنون يحلون معادلات رياضية معقدة للتحقق من المعاملات وإضافة كتل جديدة

[1].Bank for International Settlements, ***Annual Economic Report 2022***, Basel, BIS, 2022, pp. 75-76

- **أمثلة:** Bitcoin, Litecoin, Ethereum Classic
- **المزايا:** أمان عالٍ، اختبرت بالزمن
- **العيوب:** استهلاك كبير للطاقة، بطء نسبي

ثانياً: عملات إثبات الحصة (Proof of Stake – PoS)

- **المبدأ:** المُدققون يُختارون للتحقق من المعاملات بناءً على كمية العملات التي يملكونها ويرهنونها[1]
- **أمثلة:** Ethereum (بعد التحديث), Cardano, Polkadot
- **المزايا:** كفاءة في استهلاك الطاقة، سرعة أعلى
- **العيوب:** مخاوف من المركزية المحتملة

ثالثاً: آليات هجينة وبديلة

- **Delegated Proof of Stake (DPoS):** مثل EOS و TRON
- **Proof of Authority (PoA):** تعتمد على مُدققين موثوقين
- **Proof of History (PoH):** مثل Solana

الفرع الثالث: تصنيفات أخرى

أولاً: حسب الجهة المصدرة

1. **عملات لامركزية:** يصدرها المجتمع (مثل Bitcoin, Ethereum)
2. **عملات مركزية أو شبه مركزية:** تُديرها شركة أو مؤسسة (مثل Ripple)

---

[1].FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 13-14

3. **العملات الرقمية السيادية (CBDCs)**[1]: تصدرها البنوك المركزية:
   - اليوان الرقمي الصيني (e-CNY)
   - الروبل الرقمي الروسي
   - مشاريع قيد الدراسة في دول عديدة

ثانياً: حسب الغرض والاستخدام

1. **عملات الدفع:** مصممة للمعاملات اليومية (Bitcoin, Litecoin)
2. **عملات المنفعة (Utility Tokens):** تُستخدم للوصول لخدمات معينة في منصة ما
3. **عملات الحوكمة (Governance Tokens):** تمنح حاملها حق التصويت على قرارات المشروع
4. **الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)**[2]: تمثل ملكية أصول رقمية فريدة

ثالثاً: حسب الأجيال التقنية

1. **الجيل الأول:** Bitcoin – التركيز على النقل الرقمي للقيمة
2. **الجيل الثاني:** Ethereum – إضافة العقود الذكية
3. **الجيل الثالث:** Cardano, Polkadot – حل مشاكل القابلية للتوسع والتشغيل البيني
4. **الجيل الرابع:** مشاريع تركز على الذكاء الاصطناعي واستدامة الطاقة

---

[1] Bank for International Settlements, ***Central Bank Digital Currencies: Foundational Principles and Core Features***, Basel, BIS, 2020, p. 3.

[2] FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 24-25

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للعملات الرقمية

بعد التعرف على ماهية العملات الرقمية وخصائصها، يثور التساؤل حول طبيعتها القانونية: كيف تعاملت مختلف الأنظمة القانونية معها؟ وما هي آليات إصدارها وتداولها؟ وما هي استخداماتها الفعلية؟ وما مدى الحماية القانونية المتوفرة لها؟

المطلب الأول: موقف الدول من التعامل بالعملات الرقمية

تباينت مواقف الدول من العملات الرقمية بشكل كبير، بين الحظر الكامل والتنظيم والاعتراف القانوني، وهذا التباين يعكس اختلاف الرؤى الاقتصادية والأمنية والسياسية.

الفرع الأول: الدول المتبنية والمنظمة للعملات الرقمية

أولاً: الاعتراف القانوني الكامل

بعض الدول اعترفت بالعملات الرقمية ووضعت أطراً قانونية شاملة لتنظيمها:

1. **اليابان:**
   - أول دولة تعترف رسمياً بالبيتكوين كوسيلة دفع قانونية[1] (2017)
   - قانون خدمات الدفع (Payment Services Act) ينظم منصات تبادل العملات الرقمية
   - يتطلب ترخيصاً من هيئة الخدمات المالية اليابانية (FSA)
   - يطبق معايير مكافحة تبييض الأموال صارمة
2. **سويسرا:**

[1].Financial Services Agency of Japan, ***Regulating the Crypto Assets Landscape in Japan***, 2022, p 5

- تُعتبر "وادي التشفير"[1] (Crypto Valley) في زوغ مركزاً عالمياً للعملات الرقمية
- تعامل العملات الرقمية كأصول مالية خاضعة للضرائب
- لوائح واضحة للشركات العاملة في المجال
- بيئة تنظيمية محفزة للابتكار

3. **الإمارات العربية المتحدة:**

- أنشأت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA)[2] في دبي
- إطار تنظيمي شامل للعملات الرقمية والأصول الافتراضية
- منطقة أبوظبي العالمية تقدم تراخيص لشركات العملات الرقمية
- استراتيجية وطنية للبلوكتشين 2021

4. **ألمانيا:**

- تعتبر العملات الرقمية "وحدات حساب" وأدوات مالية[3]
- البنوك يمكنها تقديم خدمات حفظ العملات الرقمية منذ 2020
- خاضعة للإشراف من هيئة الرقابة المالية الفيدرالية (BaFin)

ثانياً: التنظيم دون اعتراف كامل

---

[1] Swiss Financial Market Supervisory Authority FINMA, *Guidelines for Enquiries Regarding the* .***Regulatory Framework for Initial Coin Offerings (ICOs)***, 2018, pp. 1-2

[2] Law No. 4 of 2022 Regulating Virtual Assets in the Emirate of Dubai, Official Gazette of the .Government of Dubai, 2022

[3] German Banking Act (Kreditwesengesetz), sec. 1(11), as amended; BaFin, "Crypto Custody ",Business
https://www.cftc.gov/sites/default/files/idc/groups/public/@otherif/documents/ifdocs/eurexmcobankingact.pdf.18:19 الساعة 2026 افريل 18 ، اطلع عليه بتاريخ

دول أخرى نظمت التعامل بالعملات الرقمية دون الاعتراف بها كعملات قانونية:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية:**

- تنظيم متعدد المستويات (فيدرالي وولائي)
- هيئة الأوراق المالية (SEC) تعتبر بعض العملات أوراقاً مالية[1]
- شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) تطبق قوانين مكافحة التبييض
- هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) تعتبر البيتكوين سلعة
- مصلحة الضرائب (IRS) تعاملها كممتلكات خاضعة للضريبة

2. **فرنسا:**

- قانون PACTE (2019)[2] ينظم مقدمي خدمات الأصول الرقمية
- نظام ترخيص اختياري من هيئة الأسواق المالية (AMF)
- إطار ضريبي واضح للأرباح من العملات الرقمية

3. **المملكة المتحدة:**

- هيئة السلوك المالي (FCA) تنظم أنشطة العملات الرقمية[3]
- تطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال على منصات التداول
- لا اعتراف بها كعملة قانونية لكن تُعامل كأصول

---

[1] U.S. Securities and Exchange Commission, "Framework for 'Investment Contract' Analysis of Digital .Assets," 2019 .p58

[2] ,Loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises (PACTE) .France

[3] .Financial Conduct Authority, "Cryptoassets: AML/CTF Regime https://www.fca.org.uk/firms/financial-crime/money-laundering-terrorist-financing/cryptoassets-aml-ctf-regime. اطلع عليه بتاريخ 20 افريل 2026 الساعة 20:18

الفرع الثاني: الدول الحاظرة للعملات الرقمية

أولاً: الحظر الكامل

بعض الدول حظرت التعامل بالعملات الرقمية كلياً:

1. **الصين:**

- حظرت منصات تداول العملات الرقمية (2017)
- شدّدت القيود على تعدين وتداول العملات الرقمية سنة 2021[1]
- منعت البنوك من تقديم خدمات متعلقة بالعملات الرقمية
- تطور عملتها الرقمية السيادية (اليوان الرقمي) كبديل

2. **الجزائر:**

- المادة 117 من قانون المالية 2018 تحظر شراء وبيع واستعمال وحيازة العملات الافتراضية[2]
- الحظر يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالعملات الرقمية
- أحال النص العقوبة إلى القوانين والأنظمة السارية دون تفصيل مستقل داخل المادة نفسها

3. **المغرب:**

- مكتب الصرف المغربي يحظر التعامل بالعملات الافتراضية[3]
- يعتبرها مخالفة لنظام الصرف

---

[1] People's Bank of China et al., "Notice on Further Preventing and Disposing of the Risk of Speculation .in Virtual Currency Trading," 24 September 2021.p99

[2] قانون رقم 17-11، مرجع سابق، المادة 117.

[3] Office des Changes, Bank Al-Maghrib et Autorité Marocaine du Marché des Capitaux, "Mise en .garde contre l'utilisation des monnaies virtuelles," 20 November 2017

- عقوبات تصل إلى السجن والغرامات

4. **مصر** (تحذير وتنظيم جزئي):

- دار الإفتاء المصرية أصدرت فتوى بتحريمها[1] (2018)
- البنك المركزي حذر من التعامل بها
- لكن لا يوجد حظر قانوني صريح

ثانياً: مبررات الحظر

الدول الحاظرة تستند إلى عدة مبررات:

- **حماية السيادة النقدية:** الخوف من تقويض سلطة البنك المركزي
- **مخاطر الاستقرار المالي:** التقلبات الشديدة في الأسعار
- **مكافحة الجرائم المالية:** صعوبة تتبع مصادر الأموال
- **حماية المستثمرين:** من الخسائر والاحتيال
- **منع هروب رؤوس الأموال:** خاصة في الدول ذات الرقابة على الصرف

الفرع الثالث: موقف المنظمات الدولية والإقليمية

أولاً: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

- يرون ضرورة التنظيم وليس الحظر الكامل[2]
- يؤكدون على أهمية مكافحة تبييض الأموال
- يدعون إلى تطوير أطر تنظيمية متوازنة

---

[1] دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم 3512 حول التعامل بعملة البيتكوين، القاهرة، 2018، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.dar-alifta.org، اطُّلع عليه بتاريخ 15 ماي، الساعة 8 مساءا.

[2].IMF, ***Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations***, 2016, pp. 25-33

ثانياً: مجموعة العمل المالي (FATF)

- أصدرت توصيات لتنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (2019)[1]
- تطبيق "قاعدة السفر" (Travel Rule) على معاملات العملات الرقمية
- إلزام منصات التداول بتطبيق إجراءات اعرف عميلك (KYC)

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

- لائحة الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA) اعتُمدت عام 2023[2]
- إطار تنظيمي موحد لكل دول الاتحاد
- متطلبات صارمة للترخيص والشفافية وحماية المستهلك

المطلب الثاني: إصدار وتداول العملات الرقمية

تختلف آليات إصدار وتداول العملات الرقمية جذرياً عن النقود التقليدية، حيث لا تصدر من بنك مركزي ولا تخضع لرقابة مركزية، بل تتم عبر آليات تقنية لامركزية.

الفرع الأول: آليات إصدار العملات الرقمية

أولاً: التعدين (Mining)

التعدين هو العملية التي يتم من خلالها إنشاء عملات رقمية جديدة والتحقق من المعاملات[3]:

1. **مفهوم التعدين:**

---

[1] FATF, ***Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers***, Paris, FATF/OECD, 2019, p. 4.

[2] Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council of 31 May 2023 on markets in crypto-assets, OJ L 150, 9 June 2023, pp. 40-205.

[3] Nakamoto, ***Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System***, pp. 3-4.

- عملية حسابية معقدة يقوم بها المُعدّنون (Miners) باستخدام أجهزة حاسوب قوية
- المُعدّن الذي يحل المعادلة الرياضية أولاً يحصل على مكافأة بعملات جديدة
- تُضاف المعاملات المؤكدة إلى سلسلة الكتل

2. **متطلبات التعدين:**

- معدات متخصصة (ASICs) أو كروت شاشة قوية (GPUs)
- استهلاك كبير للكهرباء
- اتصال مستمر بالإنترنت
- برامج تعدين متخصصة

3. **أنواع التعدين:**

- **التعدين الفردي:** يعمل المُعدّن بمفرده
- **مجمعات التعدين (Mining Pools):** مجموعة من المُعدّنين يتشاركون الموارد والأرباح
- **التعدين السحابي:** استئجار قدرة حاسوبية من شركات متخصصة

4. **التناقص التدريجي (Halving):**

- في البيتكوين، تنخفض مكافأة التعدين إلى النصف كل 210,000 كتلة[1] (حوالي 4 سنوات)
- بدأت المكافأة بـ 50 بيتكوين، ثم تتناقص دورياً إلى النصف وفقاً لقواعد البروتوكول
- هذا يضمن الندرة ويحد من التضخم

ثانياً: الستيكينغ (Staking)

[1].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes***, 2012, p. 23

في أنظمة إثبات الحصة[1]، يتم إصدار العملات الجديدة عبر:

- **رهن العملات:** المستخدمون يقفلون عملاتهم في الشبكة
- **اختيار المُدققين:** يتم اختيار مُدقق عشوائياً بناءً على كمية العملات المرهونة
- **المكافآت:** المُدقق يحصل على مكافآت من رسوم المعاملات وعملات جديدة

ثالثاً: الطرح الأولي للعملة[2] (ICO – Initial Coin Offering)

آلية تمويل جماعي لمشاريع العملات الرقمية الجديدة:

1. **المفهوم:** الشركة تطرح عملتها الجديدة للبيع مباشرة للجمهور
2. **الهدف:** جمع تمويل لتطوير المشروع
3. **المخاطر:** عدم وجود ضمانات، احتمال الاحتيال
4. **البدائل المنظمة:**

- **IEO (Initial Exchange Offering):** عبر منصة تداول معتمدة
- **STO (Security Token Offering):** رموز أمان خاضعة للتنظيم

رابعاً: العملات المُصدرة مسبقاً (Pre-mined)

بعض العملات يتم إصدار كامل أو معظم كميتها مسبقاً[3]:

- تُوزع على المؤسسين والمستثمرين الأوائل
- مثال: Ripple (XRP) تم إصدار 100 مليار وحدة مسبقاً

---

[1].Bank for International Settlements, ***Annual Economic Report 2022***, Basel, BIS, 2022, p. 89

[2],European Securities and Markets Authority, ***Advice: Initial Coin Offerings and Crypto-Assets*** .ESMA50-157-1391, 2019, pp. 9-11

[3].FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 21-23

- يثير مخاوف حول المركزية والتلاعب

الفرع الثاني: آليات تداول العملات الرقمية

أولاً: منصات التداول المركزية[1] (Centralized Exchanges – CEX)

هي منصات تعمل كوسيط بين المشترين والبائعين:

1. **الخصائص:**
   - تُدار من قبل شركات خاصة
   - تحتفظ بأموال المستخدمين (Custodial)
   - سهلة الاستخدام للمبتدئين
   - سيولة عالية
2. **أمثلة:**
   - Binance (أكبر منصة عالمياً)
   - Coinbase (منصة أمريكية منظمة)
   - Kraken, Bitfinex
3. **المخاطر:**
   - خطر الاختراق والسرقة
   - إمكانية تجميد الحسابات
   - الاعتماد على طرف ثالث

[1] *Ibid., pp. 109-111.*

ثانياً: منصات التداول اللامركزية[1] (Decentralized Exchanges – DEX)

منصات تعمل بدون وسيط مركزي:

1. **الخصائص:**
   - التداول مباشرة بين المستخدمين (Peer-to-Peer)
   - المستخدم يحتفظ بمفاتيحه الخاصة (Non-custodial)
   - لا حاجة للتسجيل أو التحقق من الهوية
   - أكثر خصوصية
2. **أمثلة:**
   - Uniswap
   - PancakeSwap
   - SushiSwap
3. **المميزات والعيوب:**
   - المميزات: خصوصية، أمان أكبر، لامركزية
   - العيوب: أقل سيولة، واجهة معقدة للمبتدئين، رسوم شبكة متغيرة

ثالثاً: المحافظ الرقمية (Digital Wallets)

لتداول العملات الرقمية، يحتاج المستخدم إلى محفظة رقمية:

1. **المحافظ الساخنة (Hot Wallets):**
   - متصلة بالإنترنت باستمرار

[1] *Ibid., pp. 35-36.*

- سهلة الوصول والاستخدام
- أقل أماناً
- أنواعها: محافظ ويب، محافظ موبايل، محافظ سطح المكتب

2. **المحافظ الباردة (Cold Wallets):**

- غير متصلة بالإنترنت
- أكثر أماناً
- أصعب في الاستخدام
- أنواعها: محافظ عتادية (Hardware Wallets)، محافظ ورقية

رابعاً: التداول خارج المنصات (OTC – Over The Counter)

للمعاملات الكبيرة:

- يتم التفاوض مباشرة بين الطرفين
- دون التأثير على أسعار السوق
- يستخدمه المستثمرون الكبار والمؤسسات[1]

الفرع الثالث: تحديد الأسعار والتقييم

أولاً: آليات تحديد السعر

سعر العملات الرقمية يتحدد[2] بـ:

- **العرض والطلب:** القوة الرئيسية المحددة للسعر

---

[1] *Ibid., p. 6.*

[2].European Central Bank, ***Virtual Currency Schemes: A Further Analysis***, 2015, pp. 23-26

- **الندرة المبرمجة:** العرض المحدود يؤثر على القيمة
- **المضاربة:** دور كبير للمضاربين في تحريك الأسعار
- **الأخبار والأحداث:** أخبار التنظيم، الاختراقات، التبني المؤسسي
- **المشاعر السوقية:** الخوف والطمع (Fear and Greed Index)

ثانياً: التقلبات السعرية

العملات الرقمية تتميز بتقلبات شديدة:

- البيتكوين يمكن أن يتحرك 10% أو أكثر في يوم واحد
- العوامل: حجم السوق الصغير نسبياً، المضاربة، عدم النضج

ثالثاً: الرسملة السوقية (Market Capitalization)

تُحسب بضرب سعر العملة في عدد الوحدات المتداولة:

- مؤشر على حجم وأهمية العملة
- تصنيف العملات: كبرى (Large-cap)، متوسطة (Mid-cap)، صغيرة (Small-cap)

المطلب الثالث: استخدامات العملات الرقمية

تعددت استخدامات العملات الرقمية وتطورت من مجرد وسيلة تبادل بديلة إلى أداة لتطبيقات وخدمات مالية وتقنية متنوعة.

الفرع الأول: الاستخدامات المالية والاقتصادية

أولاً: وسيلة للدفع والتبادل التجاري[1]

[1].IMF, ***Virtual Currencies and Beyond***, 2016, pp. 9-10

1. **المدفوعات الإلكترونية:**

- بعض المتاجر والمواقع الإلكترونية تقبل الدفع بالعملات الرقمية
- شركات كبرى بدأت القبول: Microsoft, Tesla (سابقاً), AT&T
- منصات الدفع: BitPay, Coinbase Commerce

2. **التحويلات الدولية**[1]:

- أسرع وأرخص من البنوك التقليدية
- تُستخدم بكثافة للتحويلات العابرة للحدود
- تُسهّل على العمال المغتربين إرسال الأموال لبلدانهم

3. **المدفوعات الصغيرة (Micropayments):**

- الدفع مقابل المحتوى الرقمي
- إكراميات للمبدعين على الإنترنت
- مدفوعات الألعاب الإلكترونية

ثانياً: الاستثمار والمضاربة

1. **أداة استثمارية:**

- ينظر إليها كفئة أصول جديدة للتنويع
- المستثمرون المؤسسيون بدأوا الدخول (صناديق التحوط، الشركات)
- صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين[2] (Bitcoin ETFs) في بعض الدول

[1] *Ibid., p. 9.*

2. **التداول والمضاربة:**

- التقلبات العالية تجذب المتداولين
- التداول بالرافعة المالية على منصات متخصصة
- المشتقات المالية: العقود الآجلة والخيارات

3. **التحوط ضد التضخم:**

- البيتكوين يُلقب بـ "الذهب الرقمي"
- بعض المستثمرين يستخدمونه للحماية من تراجع العملات التقليدية
- خاصة في الدول ذات التضخم المرتفع (فنزويلا، الأرجنتين، تركيا)

ثالثاً: التمويل والادخار

1. **التمويل اللامركزي (DeFi)**[1]:

- الإقراض والاقتراض دون وسطاء
- كسب فوائد على الأموال المودعة
- منصات مثل Aave, Compound, MakerDAO

2. **الادخار والمكافآت:**

- بعض المنصات تقدم فوائد على الودائع بالعملات الرقمية
- Staking للحصول على عوائد
- برامج المكافآت والولاء

---

1. Bank for International Settlements, ***Annual Economic Report 2022***, Basel, BIS, 2022, pp. 80-86.

الفرع الثاني: الاستخدامات التقنية والابتكارية

أولاً: العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية

1. **العقود الذكية (Smart Contracts):**

- برامج ذاتية التنفيذ على البلوكتشين
- تنفذ تلقائياً عند تحقق شروط معينة
- تطبيقات: التأمين، العقارات، سلاسل التوريد

2. **التطبيقات اللامركزية (DApps):**

- تطبيقات تعمل على البلوكتشين دون خوادم مركزية
- أمثلة: منصات تداول، ألعاب، شبكات اجتماعية

ثانياً: الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)

- تمثيل ملكية أصول رقمية فريدة (أعمال فنية، موسيقى، مقتنيات)
- سوق بمليارات الدولارات
- استخدامات: الفن الرقمي، الألعاب، العقارات الافتراضية

ثالثاً: الهوية الرقمية والتوثيق[1]

- إثبات الهوية والملكية بشكل لامركزي
- التوثيق الأكاديمي والشهادات
- حماية حقوق الملكية الفكرية

---

[1] FATF**, Updated Guidance**, 2021, pp15-16

الفرع الثالث: استخدامات مثيرة للجدل

أولاً: الاستخدامات غير المشروعة

1. **السوق السوداء والمواقع غير القانونية:**[1]

- استُخدمت في مواقع الويب المظلم (Dark Web)
- شراء مواد ممنوعة وخدمات غير قانونية[2]
- مثال: موقع Silk Road الذي أُغلق عام 2013[3]

2. **تبييض الأموال:**

- استخدام العملات الرقمية لغسل أموال غير مشروعة
- الاستفادة من الخصوصية وصعوبة التتبع
- لكن فعالية ذلك محدودة لأن المعاملات مسجلة على البلوكتشين

3. **برامج الفدية[4] (Ransomware):**

- المخترقون يطلبون الفدية بالعملات الرقمية
- صعوبة التتبع تجعلها جذابة للمجرمين
- حوادث بارزة: WannaCry, Colonial Pipeline

ثانياً: تمويل الإرهاب

- مخاوف من استخدامها لتمويل الأنشطة الإرهابية
- لكن الدراسات تشير إلى أن حجم الاستخدام محدود

---

[4].FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 17-18

- النقد التقليدي لا يزال الأكثر استخداماً في هذا المجال

ثالثاً: التهرب الضريبي والتهرب من الرقابة

- البعض يستخدمها لإخفاء أصول من السلطات الضريبية
- تجاوز قيود الصرف والعقوبات الاقتصادية
- الحكومات تشدد الرقابة وتطالب بالإفصاح

الفرع الرابع: استخدامات إنسانية واجتماعية

أولاً: المساعدات والتبرعات

- سهولة إرسال التبرعات عبر الحدود
- منظمات إنسانية تقبل التبرعات بالعملات الرقمية
- الشفافية في تتبع الأموال

ثانياً: الشمول المالي

- توفير خدمات مالية للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية
- في الدول النامية والمناطق النائية
- تمكين الأفراد من التحكم في أموالهم دون وسطاء

ثالثاً: دعم الحرية وحقوق الإنسان

- تمويل نشطاء ومنظمات حقوق إنسان في دول قمعية
- تجاوز الرقابة الحكومية على التحويلات المالية[1]
- دعم الحركات الديمقراطية[2]

---

[1].FATF**,** ***Updated Guidance***, 2021, pp. 80-81

[2] FATF, Updated Guidance, 2021, pp. 19-20.

المطلب الرابع: الحماية القانونية للعملات الرقمية (مكافحة جريمة تبييض الأموال)

رغم الطبيعة اللامركزية للعملات الرقمية، إلا أن هناك جهوداً دولية ووطنية متزايدة لتوفير حماية قانونية لها ولمستخدميها، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الفرع الأول: الإطار الدولي لمكافحة تبييض الأموال

أولاً: توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)

مجموعة العمل المالي هي الهيئة الدولية الرائدة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

1. **التوصية رقم 15[1] (محدثة 2019):**

- تطبق معايير مكافحة تبييض الأموال على "مقدمي خدمات الأصول الافتراضية" (VASPs)
- تشمل: منصات التداول، محافظ الحفظ، خدمات تحويل العملات

2. **قاعدة السفر (Travel Rule)[2]:**

- يجب على VASPs تبادل معلومات المُرسل والمستقبل في المعاملات التي تتجاوز حداً معيناً
- مشابهة للمتطلبات المطبقة على البنوك التقليدية
- الهدف: منع استخدام العملات الرقمية في غسل الأموال

3. **إجراءات اعرف عميلك (KYC) والعناية الواجبة (CDD)[3]:**

- التحقق من هوية العملاء

---

[1] FATF, ***International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations***, Paris, FATF/OECD, updated 2023, Recommendation 15.

[2] FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 81-89.

[3] *Ibid., pp. 68-77.*

- فهم طبيعة أنشطتهم المالية
- الرصد المستمر للمعاملات المشبوهة

4. **الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة[1] (STR):**

- إلزام VASPs بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للسلطات
- التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية

ثانياً: دور المنظمات الدولية الأخرى

1. **صندوق النقد الدولي (IMF):**

- يساعد الدول في تطوير أطر تنظيمية
- يقيّم المخاطر المالية المرتبطة بالعملات الرقمية

2. **الأمم المتحدة:**

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) يدرس استخدام العملات الرقمية في الجريمة المنظمة[2]
- يدعو لتعاون دولي أفضل

3. **البنك الدولي:**

- يقدم المساعدة التقنية للدول النامية
- يدعم تطوير البنية التحتية التنظيمية

---

[1] *Ibid., pp. 77-79.*

[2] United Nations Office on Drugs and Crime, ***Basic Manual on the Detection and Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies***, Vienna, UNODC, 2014.p55.

الفرع الثاني: الآليات القانونية الوطنية

أولاً: التراخيص والتنظيم

الدول التي نظمت العملات الرقمية تطبق:

1. **نظام الترخيص:**

- إلزام منصات التداول ومقدمي الخدمات بالحصول على تراخيص
- شروط رأس المال الأدنى
- متطلبات الحوكمة والشفافية

2. **الرقابة المستمرة:**

- تقديم تقارير دورية للجهات الرقابية
- التدقيق المالي المنتظم
- عقوبات في حال المخالفات

ثانياً: حماية العملاء والمستثمرين

1. **الإفصاح والشفافية:**

- إلزام المنصات بالإفصاح عن المخاطر
- وضوح الرسوم والتكاليف
- سياسات واضحة لحماية البيانات

2. **الفصل بين الأصول**[1]**:**

- فصل أموال العملاء عن أموال المنصة

[1].Regulation (EU) 2023/1114, arts pp.67-66

- حماية في حال إفلاس المنصة

3. **آليات تسوية المنازعات:**

- توفير قنوات للشكاوى
- وساطة وتحكيم
- حق اللجوء للقضاء

ثالثاً: التتبع والمراقبة

1. **تحليل سلسلة الكتل[1] (Blockchain Analytics):**

- شركات متخصصة في تتبع المعاملات على البلوكتشين
- أمثلة: Chainalysis, Elliptic, CipherTrace
- تساعد السلطات في كشف الأنشطة المشبوهة

2. **التعاون مع منصات التداول:**

- طلب معلومات عن مستخدمين محددين
- تجميد حسابات مشبوهة
- مصادرة أصول غير مشروعة

الفرع الثالث: التحديات في مكافحة تبييض الأموال

أولاً: التحديات التقنية

1. **منصات التداول اللامركزية (DEX):**

- لا تتطلب التسجيل أو التحقق من الهوية

---

[1].FATF, ***Updated Guidance***, 2021, pp. 92-93

- صعوبة تطبيق معايير KYC
- لا توجد جهة مسؤولة يمكن محاسبتها

2. **المحافظ الذاتية[1] (Self-Custody Wallets):**
   - المستخدمون يتحكمون بالكامل في أموالهم
   - لا يمكن تجميدها أو مصادرتها بسهولة
   - صعوبة التتبع
3. **عملات الخصوصية (Privacy Coins):**
   - مصممة خصيصاً لإخفاء تفاصيل المعاملات
   - مثل Monero, Zcash
   - بعض الدول حظرتها أو أجبرت المنصات على شطبها
4. **الخلاطات والخدمات المُبهمة[2] (Mixers/Tumblers):**
   - خدمات تخلط عملات عدة مستخدمين لإخفاء المصدر
   - تُستخدم لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة
   - السلطات تحاول إغلاقها (مثل Tornado Cash)

ثانياً: التحديات القانونية والتنظيمية

1. **عدم التنسيق الدولي:**
   - اختلاف التشريعات بين الدول

---

[1]. *Ibid., pp. 31-33*

[2]. *Ibid., pp. 30-31*

- إمكانية استغلال الثغرات التنظيمية (Regulatory Arbitrage)
- صعوبة التعاون القضائي عبر الحدود

2. **سرعة التطور التقني:**
   - القوانين لا تواكب الابتكار التقني
   - ظهور تقنيات وخدمات جديدة باستمرار
   - صعوبة التنبؤ بالمخاطر المستقبلية
3. **التوازن بين الخصوصية والرقابة:**
   - حق الأفراد في الخصوصية المالية
   - حاجة السلطات للرقابة لمنع الجرائم
   - إيجاد التوازن الصحيح يمثل تحدياً

ثالثاً: التحديات في التنفيذ

1. **نقص الخبرة والموارد:**
   - الجهات الرقابية تفتقر للخبرة التقنية
   - تكلفة عالية لتطوير قدرات المراقبة
   - صعوبة في جذب الكفاءات
2. **المقاومة من المجتمع:**
   - البعض يرى التنظيم انتهاكاً لروح اللامركزية
   - مطورون يعارضون القيود التنظيمية[1]

[1] Ibid., pp. 35-36

- نقل الأنشطة لدول أقل تنظيماً[1]

الفرع الرابع: الموقف الجزائري من مكافحة تبييض الأموال

أولاً: التشريعات الجزائرية

1. **قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**

- القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم[2]
- يُجرّم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- يلزم المؤسسات المالية بواجبات اليقظة والإبلاغ

2. **حظر العملات الرقمية (قانون المالية 2018):**

- المادة 117 تحظر شراء العملات الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها
- المبرر الأساسي: مخاوف من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- لكن لا توجد آليات محددة للكشف والمعاقبة

3. **دور بنك الجزائر:**

- يُصدر تعليمات للبنوك بعدم التعامل بالعملات الرقمية
- يحذر المواطنين من المخاطر

---

[1] Ibid., pp. 35-36.

[2] قانون رقم 05-01 مؤرخ في 6 فبراير 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج، عدد 11، الصادر بتاريخ 9 فبراير 2005، المعدل والمتمم.

ثانياً: خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF)[1]

- الهيئة المسؤولة عن تلقي ومعالجة التصريحات بالشبهة
- لها دور في رصد الأنشطة المالية المشبوهة
- لكن قدرتها محدودة في رصد معاملات العملات الرقمية بسبب الحظر

ثالثاً: إشكالية الفعالية

1. **الحظر لا يمنع الاستخدام:**

- المواطنون لا يزالون يستخدمون العملات الرقمية بطرق غير رسمية
- التعاملات تتم خارج نطاق الرقابة
- صعوبة ملاحقة المخالفين

2. **غياب أدوات المراقبة:**

- لا توجد منصات محلية مرخصة يمكن مراقبتها
- صعوبة التعاون مع منصات أجنبية
- نقص الخبرة التقنية لدى الجهات الأمنية

3. **التناقض بين الحظر والحماية:**

- الحظر يعني عدم حماية المتعاملين
- ضحايا الاحتيال لا يمكنهم اللجوء للقضاء
- تشجيع السوق السوداء بدلاً من التنظيم[2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 7 أفريل 2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، ج.ر.ج.ج، عدد 23، 2002، المعدل والمتمم.

[2] Ibid., pp. 36-37.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية، حيث عرّفناها من الناحية اللغوية والاصطلاحية والقانونية، وتتبعنا نشأتها التاريخية من المحاولات الأولية حتى ظهور البيتكوين عام 2009 الذي شكل نقطة تحول حقيقية. كما استعرضنا خصائصها المميزة – اللامركزية، التشفير، البلوكتشين، الندرة المبرمجة – التي تجعلها مختلفة جذرياً عن النقود التقليدية. وبيّنا التنوع الكبير في أنواعها، من العملات المشفرة التقليدية إلى عملات المنصات والعملات المستقرة وعملات الخصوصية.

ثم انتقلنا لدراسة الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، حيث لاحظنا التباين الكبير في مواقف الدول بين الحظر الكامل (الجزائر، الصين، المغرب) والتنظيم والاعتراف (اليابان، سويسرا، الإمارات). واستعرضنا آليات إصدارها عبر التعدين والستيكينغ، وطرق تداولها عبر المنصات المركزية واللامركزية. كما بيّنا تعدد استخداماتها المشروعة (الدفع، الاستثمار، التطبيقات التقنية) وغير المشروعة (تبييض الأموال، تمويل الإرهاب).

وأخيراً، تطرقنا للحماية القانونية، مركزين على جهود مكافحة تبييض الأموال عبر معايير FATF الدولية والتشريعات الوطنية، مع إبراز التحديات التقنية والقانونية الكبيرة في هذا المجال.

هذا الإطار المفاهيمي يمهد الطريق لدراسة واقع العملات الرقمية في الجزائر، والتي سيتناولها الفصل الثاني من هذه المذكرة.

الفصل الثاني: واقع العملات الرقمية في التشريع الجزائري

لم تكن الجزائر بمنأى عن التحولات الجذرية التي أحدثتها العملات الرقمية على الصعيد المالي والاقتصادي العالمي، غير أن موقفها التشريعي جاء في مرحلته الأولى حاسماً وصارماً، إذ آثر المشرع الجزائري مسار الحظر الكامل لهذه العملات حمايةً للمنظومة المالية الوطنية وصوناً للسيادة النقدية. بيد أن المستجدات الاقتصادية والتطورات التقنية المتسارعة دفعت بالمشرع الجزائري إلى إعادة النظر في هذا الموقف، لا سيما في ظل صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 الذي فتح آفاقاً جديدة نحو استيعاب الثورة الرقمية ضمن منظومة قانونية أكثر مرونة وانفتاحاً.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول الأول جدوى حظر العملات الرقمية في التشريع الجزائري من خلال تحليل قانون المالية لسنة 2018 وأسباب الحظر وآثاره والعقوبات المترتبة عليه، في حين يُكرَّس المبحث الثاني لدراسة التطور التشريعي الحاصل في الجزائر في ظل القانون المصرفي لسنة 2023 واستشراف مستقبل العملات الرقمية في ضوء مشروع الدينار الرقمي الجزائري.

المبحث الأول: جدوى حظر العملات الرقمية في التشريع الجزائري

شكّل الحظر التشريعي للعملات الرقمية في الجزائر موقفاً سياسياً ومالياً واضحاً، انعكس في نصوص قانون المالية لسنة 2018، وإن ظلّت جدواه وفعاليته موضع تساؤل قانوني واقتصادي جدي في ظل الانتشار المتسارع لهذه العملات على المستوى العالمي.

المطلب الأول: قانون المالية لسنة 2018

يُعدّ قانون المالية لسنة 2018 النص التشريعي الأساسي الذي أرسى الموقف الرسمي للجزائر من العملات الرقمية، وقد جاء في سياق موجة تحذيرات دولية ووطنية من مخاطر هذه العملات.

الفرع الأول: النص التشريعي وسياقه

جاءت المادة 117 مكرر من قانون المالية لسنة 2018 لتُكرّس أول موقف تشريعي صريح من العملات الرقمية في الجزائر، إذ نصّت على أنه: "يُمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها"، مُضيفةً أن كل مخالفة لهذا الحكم تخضع للتشريع الساري المفعول في مجال مراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.[1]

وقد جاء هذا النص في سياق دولي ووطني متوتر، إذ سبقه في ديسمبر 2017 بيان بنك الجزائر الذي حذّر فيه المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين من مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية، مستنداً إلى غياب أي إطار قانوني ينظمها وانعدام ضمانات الدولة لها.[2]

الفرع الثاني: النطاق التطبيقي للحظر

---

[1] المادة 117 مكرر، قانون المالية الجزائري لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، 27 ديسمبر 2017.

[2] بنك الجزائر، ***بيان بنك الجزائر حول العملات الافتراضية***، الجزائر، ديسمبر 2017، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz، اطُّلع عليه بتاريخ 19 مايو 2026، الساعة 10:30.

يتسم الحظر المقرر في قانون المالية لسنة 2018 بالشمولية والاتساع، إذ يطال أربعة أنشطة رئيسية:

أولاً :**الشراء**، ويشمل كل عملية اقتناء لعملة افتراضية مهما كانت وسيلتها، سواء عبر منصات التداول الإلكترونية أو عبر المعاملات المباشرة.

ثانياً :**البيع**، ويشمل كل عملية تفويت أو تنازل عن عملة افتراضية مقابل أي مقابل مادي.

ثالثاً :**الاستعمال**، وهو الأوسع نطاقاً إذ يطال كل توظيف للعملة الافتراضية في أغراض الدفع أو التبادل أو الاستثمار.

رابعاً :**الحيازة**، وهو الأشد إشكالية من الناحية القانونية، إذ يُجرّم مجرد امتلاك العملات الافتراضية دون أي نشاط مرتبط بها.[1]

الفرع الثالث: التكييف القانوني للحظر

يُثير النص التشريعي جملة من الإشكاليات المتعلقة بتكييفه القانوني الدقيق؛ فمن ناحية، لم يتضمن قانون المالية لسنة 2018 تعريفاً للعملة الافتراضية، مما يفتح الباب أمام تساؤلات حول نطاق تطبيق النص وما إذا كانت جميع أنواع الأصول الرقمية تندرج ضمنه.[2]

ومن ناحية ثانية، استند النص في تحديد العقوبات إلى التشريع المتعلق بمراقبة الصرف، مما يُصنّف الحظر باعتباره حظراً صرفياً بامتياز لا حظراً جنائياً مستقلاً. وهذا التصنيف له تداعيات قانونية مهمة تتعلق بالجهة المختصة بالملاحقة والعقوبات المطبقة.[3]

---

[1] المادة 117 مكرر، قانون المالية الجزائري لسنة 2018، مرجع سابق.

[2] علي محمود علي حمودة، ***العملات الرقمية المشفرة وأحكامها في الفقه الإسلامي***، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2020، ص 195.

[3] الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 10 يوليو 1996، المادة الأولى.

المطلب الثاني: أسباب ودواعي حظر العملات الرقمية

لم يأتِ الحظر التشريعي الجزائري اعتباطياً، بل استند إلى جملة من الأسباب والدواعي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والمالية

أولاً :**الحفاظ على السيادة النقدية**

تُعدّ السيادة النقدية من أهم مظاهر السيادة الوطنية، وتتجلى في احتكار الدولة لإصدار النقد وإدارة السياسة النقدية. والعملات الرقمية اللامركزية، بطبيعتها، تتحدى هذا الاحتكار وتقوّض قدرة البنك المركزي على ضبط عرض النقد والتحكم في معدلات التضخم والفائدة.[1]

وفي السياق الجزائري تحديداً، يكتسب هذا البُعد أهمية مضاعفة نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني اعتماداً كبيراً على عائدات المحروقات، مما يجعل الرقابة على حركة رؤوس الأموال ضرورة استراتيجية لا يمكن التنازل عنها.

ثانياً :**مخاطر الاستقرار المالي**

تتميز العملات الرقمية بتقلبات سعرية حادة وغير قابلة للتنبؤ، إذ يمكن أن تفقد قيمتها عشرات بالمئة خلال أيام معدودة. وقد رأى المشرع الجزائري أن انتشارها على نطاق واسع قد يُعرّض المدخرات الوطنية لخسائر فادحة، ويزعزع الثقة في المنظومة المالية التقليدية.[2]

ثالثاً :**الخوف من هروب رؤوس الأموال**

---

[1] Dong He et al., "*Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations,*" IMF Staff Discussion Note SDN/16/03, Washington, DC, IMF, 2016, p. 20.

[2] Financial Action Task Force (FATF), ***Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT Risks,*** FATF, Paris, 2014, p. 10.

شكّل هاجس هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر قنوات رقمية غير خاضعة للرقابة مصدر قلق جدي للسلطات الجزائرية، لا سيما أن العملات الرقمية تُتيح نقل مبالغ ضخمة عبر الحدود بشكل فوري وشبه مجهول دون المرور بأي بنك أو مؤسسة مالية رسمية.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الأمنية والجنائية

أولاً :مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

استندت السلطات الجزائرية إلى المخاوف الدولية المتعلقة باستخدام العملات الرقمية في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهي مخاوف أكدتها تقارير مجموعة العمل المالي (FATF) التي رصدت توظيف هذه العملات في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة والتحايل على أنظمة الرقابة المالية الدولية.[2]

ثانياً :الحماية من الاحتيال والنصب

في ظل غياب ثقافة مالية رقمية كافية في المجتمع الجزائري، رأت السلطات أن انتشار العملات الرقمية قد يُفضي إلى موجة من عمليات الاحتيال والنصب المالي، خاصة في ظل انتشار مخططات الاستثمار الوهمية (Ponzi Schemes) التي تستغل هذه العملات طُعماً لضحاياها.[3]

الفرع الثالث: الأسباب القانونية والتنظيمية

أولاً :غياب الإطار التنظيمي الدولي

في وقت صدور قانون المالية لسنة 2018، كان الإطار التنظيمي الدولي للعملات الرقمية لا يزال في طور التشكّل، مما جعل كثيراً من الدول تُفضّل الحظر المؤقت ريثما تتضح معالم التنظيم الدولي. وقد اعتبرت الجزائر أن التسرع في التنظيم دون مرجعية دولية راسخة قد يُفضي إلى ثغرات قانونية خطيرة.[4][1]

---

[1] *Ibid., p. 12.*

[2] Financial Action Task Force (FATF), ***Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers,*** FATF, Paris, 2019, p. 5.

[3] علي محمود علي حمودة، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص. 200.

[4] Dong He et al., "Virtual Currencies and Beyond," مرجع سابق، p. 23.

ثانياً :**ضعف البنية التحتية التقنية الرقابية**

أدركت السلطات الجزائرية أن رقابة تداول العملات الرقمية تستلزم كفاءات تقنية وتحليلية متخصصة لا تمتلكها في مرحلة الحظر، مما جعل التنظيم الفوري أمراً شبه مستحيل، في حين كان الحظر يبدو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق الفوري.[1]

المطلب الثالث: آثار وتداعيات حظر العملات الرقمية في الجزائر

لم يكن الحظر المقرر في قانون المالية لسنة 2018 بلا تداعيات، بل أفرز جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تستوجب الدراسة والتحليل.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

أولاً :تنامي السوق الموازية

أثبتت التجربة الجزائرية، شأنها شأن سائر الدول التي اعتمدت سياسة الحظر الكامل، أن الحظر لم يُفضِ إلى اختفاء التعامل بالعملات الرقمية، بل دفع هذه المعاملات إلى الاستتار والانتقال إلى السوق الموازية. وبات كثير من الجزائريين يتعاملون بالعملات الرقمية، ولا سيما البيتكوين، عبر منصات دولية غير خاضعة للرقابة الجزائرية، مما يُصعّب على الجهات الرسمية رصدها أو إحصاءها.[2]

ثانياً :**الحرمان من الفرص الاستثمارية**

---

[1] *Ibid., p. 25.*

[2] Europol, ***Cryptocurrencies: Tracing the Evolution of Criminal Finances,*** Europol Spotlight Report, The Hague, 2021, p. 7.

أدى الحظر إلى حرمان المواطن الجزائري من فرص استثمارية حقيقية أتاحتها الثورة الرقمية، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الوطني من ضيق خيارات الاستثمار الفردي. وفي المقابل، لم يُفوّت مواطنو الدول المنافسة هذه الفرص، مما يُعمّق الفجوة الاستثمارية بين الجزائر وجيرانها وشركائها الاقتصاديين.[1]

ثالثاً :**تعطّل قطاع التكنولوجيا المالية(Fintech)**

أسفر الحظر عن عرقلة نمو قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر، إذ يرتبط هذا القطاع ارتباطاً وثيقاً بتقنية البلوكتشين وتطبيقاتها المتنوعة. وقد آثر كثير من الكفاءات الجزائرية في هذا المجال مغادرة البلاد أو الانتساب إلى شركات أجنبية، في ظاهرة تستنزف الرأسمال البشري الوطني.[2]

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية

أولاً :**استمرار التعامل بالعملات الرقمية رغم الحظر**

كشفت الدراسات والتقارير أن الحظر لم يُوقف اهتمام الجزائريين بالعملات الرقمية، بل ربما أجّجه، إذ يلجأ كثير منهم إلى الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) للوصول إلى منصات التداول الأجنبية، متجنبين بذلك الرقابة الإلكترونية للسلطات. وهذا الواقع يكشف عن هوّة واسعة بين النص التشريعي والواقع الفعلي.[3]

ثانياً :**ضعف الوعي والثقافة المالية الرقمية**

أسهم الحظر في إعاقة نشر الثقافة المالية الرقمية بين المواطنين، إذ أحجمت المؤسسات التعليمية والإعلامية الرسمية عن الحديث عن العملات الرقمية في غياب إطار قانوني يُجيز الإفاضة في الشرح والتعليم، مما أبقى الجمهور الجزائري في مستوى متدنٍّ من الإلمام بهذه الظاهرة مقارنةً بنظرائه في دول أخرى.[4]

الفرع الثالث: الآثار القانونية

---

[1] Bank for International Settlements (BIS), ***Central Bank Digital Currencies: Foundational Principles and Core Features,*** BIS Report No. 1, Basel, 2020, p. 3.

[2] *Ibid., p. 5.*

[3] Europol, *Cryptocurrencies,* مرجع سابق، p. 9.

[4] علي محمود علي حمودة، العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق، ص. 205.

أولاً :**الوضع القانوني الغامض لضحايا الاحتيال**

أفرز الحظر وضعاً قانونياً شاذاً بالنسبة لمن وقعوا ضحايا عمليات احتيال متعلقة بالعملات الرقمية؛ إذ يجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة معضلة قانونية: فاللجوء إلى القضاء يستلزم الإقرار بالتعامل بعملات محظورة، مما قد يُعرّضهم للملاحقة القانونية بدلاً من الإنصاف. وهذا يعني أن الحظر يحمي الجاني أكثر مما يحمي الضحية.[1]

ثانياً :**التعارض مع مبادئ الاقتصاد الرقمي**

تتبنى الجزائر على الصعيد الرسمي خطاباً تنموياً يرتكز على التحول الرقمي وتنويع الاقتصاد الوطني، وهو ما يُفضي إلى تناقض واضح مع الحظر الشامل للعملات الرقمية التي تُمثّل ركيزة أساسية للاقتصاد الرقمي العالمي.[2]

المطلب الرابع: العقوبات المترتبة على المخالف

الفرع الأول: الإطار العقابي العام

أحال قانون المالية لسنة 2018 في تقرير العقوبات على التشريع المتعلق بمراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال، وهو الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 يوليو 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لم يكن يستحضر العملات الرقمية تحديداً عند سنّه عام 1996، مما يجعل تطبيقه على هذه العملات اجتهاداً تشريعياً يحتمل الخلاف والطعن.

الفرع الثاني: العقوبات الأصلية

---

[1] *Ibid., p. 207.*

[2] Dong He et al., "Virtual Currencies and Beyond," مرجع سابق، p. 17.

[3] الأمر رقم 96-22، مرجع سابق، المادة الثانية.

وفقاً للأمر رقم 96-22 المعدل والمتمم، تتراوح العقوبات المقررة لمخالفة تشريعات الصرف بين:

أولاً :**الغرامات المالية**، إذ نصّ الأمر على تطبيق غرامات مالية تتراوح بين مرة وثلاث مرات قيمة المبالغ موضوع المخالفة. وفي سياق العملات الرقمية، يكتسب تقدير هذه القيمة طابعاً إشكالياً نظراً للتذبذب الشديد في أسعار هذه العملات.[1]

ثانياً :**العقوبات السالبة للحرية**، إذ يُقرر النص الحبس من سنتين إلى عشر سنوات في حالة مخالفة تشريع الصرف، وتشتد العقوبة كلما كانت المبالغ المعنية كبيرة أو كانت المخالفة ذات طابع منظم.[2]

الفرع الثالث: العقوبات التكميلية

إلى جانب العقوبات الأصلية، نصّ الأمر على جملة من العقوبات التكميلية تشمل[3]:

- **المصادرة** :مصادرة المبالغ أو الأصول موضوع المخالفة أو ما يقابل قيمتها.
- **الحرمان من الحقوق** :الحرمان من ممارسة بعض الأنشطة التجارية أو المالية.
- **النشر** :نشر حكم الإدانة في الجرائد الرسمية أو الصحف الوطنية.

الفرع الرابع: إشكاليات التطبيق العملي

يُثير تطبيق هذه العقوبات على متعاملي العملات الرقمية إشكاليات عملية جدية:

أولاً :إشكالية التحقيق والكشف، إذ تتميز العملات الرقمية بخاصية التعميّة وصعوبة التتبع، مما يجعل كشف مرتكبي المخالفات أمراً عسيراً يستلزم كفاءات تقنية متخصصة تفتقر إليها الأجهزة الأمنية الجزائرية في مجملها.[4]

---

[1] المرجع نفسه، المادة الثالثة.

[2] المرجع نفسه، المادة الرابعة.

[3] الأمر رقم 96-22 المعدَّل والمتمَّم بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 19 فبراير 2003، المادة السادسة.

[4] Financial Action Task Force (FATF), ***Updated Guidance for a Risk-Based Approach: Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers,*** FATF, Paris, 2021, p. 30.

ثانياً :إشكالية الاختصاص القضائي، في ظل غياب قضاء متخصص في الجرائم المالية الرقمية، وغياب القضاة والمدعين العامين المؤهلين للنظر في هذا النوع من القضايا.

ثالثاً :إشكالية التقييم المالي، إذ يطرح تحديد قيمة العملات الرقمية موضوع المخالفة تساؤلات قانونية جوهرية: أي سعر يُعتمد؟ وبأي عملة تُحتسب القيمة؟ وفي أي تاريخ يُجرى التقييم؟[1]

~~المبحث الثاني: التطور الحاصل في الجزائر في ظل القانون المصرفي لسنة 2023~~

شهد المشهد التشريعي الجزائري في مجال الأصول الرقمية تطوراً لافتاً مع صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023، الذي أشار لأول مرة إلى إمكانية إصدار عملة رقمية رسمية، مُعلناً بذلك عن توجه جديد نحو استيعاب الثورة الرقمية في المنظومة المالية الجزائرية.

المطلب الأول: العملات الرقمية في ظل القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

الفرع الأول: مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

صدر القانون رقم 23-09 المؤرخ في 26 فبراير 2023 المتعلق بالنقد والقرض، مُلغياً الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وما طرأ عليه من تعديلات، ومؤسساً لنظام مصرفي ومالي أكثر حداثة ومرونة.[2]

ومن أبرز ما جاء به هذا القانون في صلة بالأصول الرقمية، تمكين بنك الجزائر من إصدار عملة رقمية وطنية، وهو ما يُمثّل تحولاً نوعياً في الموقف الرسمي الجزائري من الأصول الرقمية، إذ انتقل من الحظر الكامل إلى الانفتاح المشروط على العملات الرقمية السيادية.[3]

الفرع الثاني: الفرق بين موقف 2018 وموقف 2023

يكشف المقارنة بين قانون المالية لسنة 2018 والقانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 عن تحول استراتيجي واضح في التوجه التشريعي الجزائري:

---

[1] *Ibid., p. 32.*

[2] القانون رقم 23-09 المؤرخ في 26 فبراير 2023، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 05 مارس 2023، المادة الأولى.

[3] المرجع نفسه، المادة 11.

أولاً :**على صعيد الرؤية**، انتقل المشرع من النظر إلى العملات الرقمية باعتبارها تهديداً يستوجب الحظر، إلى النظر إليها باعتبارها أداةً قابلة للتوظيف في سياق سيادي ومُنظَّم.[1]

ثانياً :**على صعيد الموقف من الخصوصية الرقمية**، لم يُلغِ قانون 2023 صراحةً الحظر المقرر في المادة 117 مكرر من قانون المالية 2018، مما يُفضي إلى ازدواجية تشريعية تستوجب التوضيح والمعالجة التشريعية الصريحة.[2]

ثالثاً :**على صعيد الصلاحيات**، أسند القانون الجديد لبنك الجزائر صلاحية إصدار عملة رقمية سيادية ووضع إطارها التنظيمي، بما يُعبّر عن إرادة في السيطرة على الفضاء الرقمي المالي دون التخلي عن مبدأ السيادة النقدية[3]

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي المستحدث

تضمّن القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 جملة من الأحكام التنظيمية ذات الصلة بالأصول الرقمية، تشمل[4]:

- تعزيز صلاحيات بنك الجزائر في الرقابة على الأصول المالية الرقمية.
- التأسيس لإمكانية إصدار الدينار الرقمي كعملة قانونية موازية.
- وضع أسس لتنظيم المدفوعات الرقمية وحماية مستخدميها.

---

[1] المرجع نفسه، المادة 12.

[2] المادة 117 مكرر، قانون المالية الجزائري لسنة 2018، مرجع سابق.

[3] القانون رقم 23-09، مرجع سابق، المادة 13.

[4] المرجع نفسه، المواد 14–16.

المطلب الثاني: مشروع الدينار الرقمي الجزائري

الفرع الأول: تعريف الدينار الرقمي وطبيعته

الدينار الرقمي الجزائري (eDZD) هو مشروع عملة رقمية مركزية (CBDC – Central Bank Digital Currency)تعتزم الجزائر إصدارها عبر بنك الجزائر، بوصفها نسخة رقمية رسمية من الدينار الجزائري، تتمتع بقوة إبراء قانونية مساوية للنقود الورقية والمعدنية المتداولة.[1]

ويختلف الدينار الرقمي جوهرياً عن العملات الرقمية اللامركزية كالبيتكوين في نقاط جوهرية عدة[2]:

- **الجهة المصدِرة** :يُصدره بنك الجزائر بصفة حصرية، في حين تُصدر العملات الرقمية اللامركزية بآليات تقنية موزعة.
- **الضمان القانوني** :مضمون من الدولة الجزائرية وله قوة إبراء قانوني، عكس العملات الرقمية الخاصة.
- **الرقابة** :خاضع للرقابة الكاملة لبنك الجزائر، عكس العملات اللامركزية التي لا تخضع لأي رقابة مركزية.
- **الاستقرار السعري** :قيمته مرتبطة بالدينار الجزائري ومستقرة، عكس التقلبات الحادة في العملات الرقمية الخاصة.

الفرع الثاني: المراحل التحضيرية للمشروع

---

[1] Bank for International Settlements (BIS), *Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 4.

[2] *Ibid., p. 6.*

انخرطت الجزائر في سلسلة من الخطوات التحضيرية لمشروع الدينار الرقمي، شملت:

أولاً :**مرحلة الدراسة والتقييم**، تمثّلت في انخراط بنك الجزائر في منتديات دولية متخصصة تناقش تجارب البنوك المركزية في إصدار عملاتها الرقمية، واستفادته من تجارب رائدة كاليوان الرقمي الصيني والروبيه الرقمي الهندي وغيرها [1]

ثانياً :**مرحلة التأطير التشريعي**، تجلّت في إدراج أحكام تمهيدية في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 تُهيّئ الأرضية القانونية لإصدار الدينار الرقمي[2].

ثالثاً :**مرحلة بناء البنية التحتية التقنية**، وتتضمن العمل على تطوير البنية الرقمية اللازمة لإصدار وتداول وإدارة الدينار الرقمي، وهو ما يستلزم استثمارات تقنية وبشرية ضخمة[3]

الفرع الثالث: النموذج التقني المُتوقع

تتعدد النماذج التقنية التي يمكن اعتمادها في إصدار الدينار الرقمي، ويُرجَّح أن يتبنى بنك الجزائر نموذجاً هجيناً يجمع بين[4]:

- **المركزية في الإصدار** :يُصدر بنك الجزائر الدينار الرقمي ويُدير احتياطياته.
- **توزيع التداول عبر المصارف** :تتولى البنوك التجارية توزيع الدينار الرقمي على الزبائن وإدارة المحافظ الرقمية.
- **التقنية القائمة على السجل الموزع** :يمكن الاستعانة بتقنية مُركزية تُشبه البلوكتشين لكن تبقى خاضعة لرقابة البنك المركزي.[3]

---

[1] International Monetary Fund (IMF), ***Casting Light on Central Bank Digital Currencies,*** Staff Discussion Note SDN/18/08, Washington, DC, IMF, 2018, p. 3.

[2] *Ibid., p. 7.*

[3] Bank for International Settlements (BIS), *Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 9.

[4] Dong He et al., "Virtual Currencies and Beyond," مرجع سابق، p. 18.

المطلب الثالث: عوامل الدفع نحو تبني الدينار الرقمي(eDZD)

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية الداخلية

أولاً :**معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي**

تُعاني الجزائر من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تُقدّر بعض الدراسات حجمها بنسب مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، وتُجسّد خزينة ضخمة من الأموال السائلة خارج القنوات المصرفية الرسمية. ويُرى في الدينار الرقمي أداة فعّالة لاستقطاب هذه الأموال نحو المنظومة الرسمية عبر حوافز رقمية وتسهيلات في الاستخدام.[1]

ثانياً :**تعزيز الشمول المالي**

لا تزال نسبة كبيرة من الجزائريين خارج المنظومة المصرفية الرسمية، ولا سيما سكان المناطق النائية والفئات ذات الدخل المنخفض. ويُتيح الدينار الرقمي إمكانية تقديم خدمات مالية عبر الهاتف الذكي دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي تقليدي، مما قد يُسهم في رفع نسب الشمول المالي بصورة ملحوظة.[2]

ثالثاً :**خفض تكاليف المعاملات المالية**

تُتيح العملة الرقمية المركزية إجراء المعاملات المالية بتكلفة أدنى بكثير مما تفرضه البنوك التجارية والوسطاء الماليون، مما يُعزز القدرة الشرائية للمواطن ويُحفّز التبادل الاقتصادي.

الفرع الثاني: العوامل التكنولوجية والرقمية

أولاً :**التحول الرقمي الوطني**

تتبنى الجزائر منذ سنوات استراتيجية وطنية للتحول الرقمي تمسّ مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويُمثّل الدينار الرقمي الامتداد المالي الطبيعي لهذه الاستراتيجية وأداةً فعلية لتجسيدها على أرض الواقع.[3]

---

[1] International Monetary Fund (IMF), *Casting Light on Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 10.

[2] *Ibid., p. 11.*

[3] القانون رقم 23-09، مرجع سابق، المادة 17.

ثانياً **:مواكبة التطورات الدولية**

انخرطت أكثر من مئة دولة حول العالم في دراسة أو تجريب أو إطلاق عملاتها الرقمية الوطنية، وبات التخلف عن هذه الموجة يعني خسارة الجزائر لموقعها التنافسي في الاقتصاد الرقمي الصاعد.[1]

ثالثاً **:الاستفادة من البنية التحتية الرقمية القائمة**

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في انتشار الإنترنت والهاتف الذكي، وتطوراً في خدمات الدفع الإلكتروني عبر منظومة CIB والتطبيقات المصرفية، مما يُهيّئ أرضية تقنية مناسبة لتداول الدينار الرقمي.[2]

الفرع الثالث: العوامل الجيوسياسية والإقليمية

أولاً **:تعزيز السيادة النقدية في مواجهة الدولرة**

يعاني الاقتصاد الجزائري، شأنه شأن كثير من الاقتصادات النامية، من ظاهرة "الدولرة غير الرسمية"، حيث يلجأ بعض المتعاملين إلى تخزين مدخراتهم بعملات أجنبية أو توظيفها في العملات الرقمية الدولية. ويُمثّل الدينار الرقمي أداة لتعزيز الثقة في العملة الوطنية ومقاومة هذه الظاهرة.[3]

ثانياً **:تسهيل التجارة الإقليمية**

تُموضع الجزائر نفسها بوصفها قوة إقليمية محورية في القارة الإفريقية ومنطقة المغرب العربي، ويُتيح الدينار الرقمي إمكانية تطوير منظومات دفع إقليمية أسرع وأكثر كفاءة، تُعزز التبادل التجاري مع الشركاء وتُقلّص الاعتماد على العملات الدولية في المبادلات الإقليمية.[4]

---

[1] Bank for International Settlements (BIS), *Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 2.

[2] *Ibid., p. 11.*

[3] International Monetary Fund (IMF), *Casting Light on Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 14.

[4] *Ibid., p. 15.*

المطلب الرابع: التطلعات المستقبلية للعملات الرقمية في الجزائر

الفرع الأول: مسارات التطور التشريعي المتوقع

أولاً **:مراجعة منظومة الحظر القائمة**

يبدو من المرجح أن يشهد المستقبل القريب مراجعة تشريعية شاملة للموقف من العملات الرقمية الخاصة، لا سيما أن الحظر الحالي يفتقر إلى نظام عقابي تفصيلي وآليات رقابة فعّالة، ويتناقض مع توجه المشرع نحو إصدار الدينار الرقمي الوطني. وتتجه الأنظار نحو مسار تنظيمي يُميّز بين العملات الرقمية المُجيزة والمحظورة وفق معايير موضوعية واضحة.[1]

ثانياً **:بناء منظومة تشريعية متكاملة للأصول الرقمية**

تحتاج الجزائر إلى صياغة منظومة تشريعية متكاملة تُعالج مختلف جوانب الأصول الرقمية، تشمل: تنظيم منصات التداول المحلية، وضع إطار ضريبي للأرباح الرقمية، تنظيم العروض الأولية للعملات (ICO)، وحماية المستهلك في المعاملات الرقمية.[2]

ثالثاً :الانخراط في المنظومة التنظيمية الدولية

بات على الجزائر الانخراط الفاعل في المنظومة التنظيمية الدولية للعملات الرقمية، ولا سيما تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بالأصول الافتراضية، والتعاون مع هيئات التنظيم المالي الدولية في بناء نظام شفاف وآمن.[3]

الفرع الثاني: رهانات نجاح الدينار الرقمي

أولاً **:رهان الثقة**

---

[1] Financial Action Task Force (FATF), *Guidance for a Risk-Based Approach,* مرجع سابق، p. 18.

[2] *Ibid., p. 20.*

[3] Financial Action Task Force (FATF), *Updated Guidance,* مرجع سابق، p. 25.

ي رتهن نجاح الدينار الرقمي في المقام الأول بمدى ثقة المواطنين في العملة الوطنية ومؤسساتها النقدية. وهذه الثقة لا تُبنى بالنصوص القانونية وحدها، بل تستلزم استقراراً اقتصادياً وشفافية مؤسسية وتواصلاً فعّالاً مع الرأي العام.[1]

ثانياً :**رهان البنية التحتية**

تستلزم العملة الرقمية الوطنية بنية تحتية رقمية متينة تشمل: اتصالاً بالإنترنت عالي الجودة في جميع أنحاء البلاد، منظومة دفع إلكتروني موثوقة وآمنة، وأجهزة قطاع مصرفي مُؤهَّلة تقنياً للتعامل مع العملة الرقمية.[2]

ثالثاً :**رهان الأمن الرقمي**

يُمثّل الأمن الرقمي تحدياً وجودياً بالنسبة للدينار الرقمي، إذ أن أي ثغرة أمنية تمسّ منظومة العملة الرقمية ستُلحق أضراراً بالغة باقتصاد بأسره وتهزّ ثقة المواطنين في المشروع برمّته.[3]

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية الشاملة

أولاً :**سيناريو الانفتاح التدريجي المُنظَّم**

يتمثل السيناريو الأكثر ترجيحاً في انتهاج الجزائر مساراً تدريجياً نحو تنظيم العملات الرقمية الخاصة في موازاة إطلاق الدينار الرقمي الرسمي. ويقوم هذا السيناريو على الترخيص لمنصات تداول مُنظَّمة، وفرض متطلبات التسجيل والتعريف بالهوية، وتطبيق معايير مكافحة تبييض الأموال على المتعاملين في العملات الرقمية2

ثانياً :**سيناريو الحظر المستمر مع استثناء العملة السيادية**

---

[1] Bank for International Settlements (BIS), *Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 14.

[2] *Ibid., p. 16.*

[3] *Ibid., p. 18.*

في هذا السيناريو، تُبقي الجزائر على حظر العملات الرقمية الخاصة مع الإطلاق الرسمي للدينار الرقمي، وهو سيناريو يعاكس التجارب الدولية الغالبة التي تميل إلى التعايش بين العملات الرقمية السيادية والخاصة ضمن أطر تنظيمية محددة[1]

ثالثاً :**دور الجزائر في التنظيم الإقليمي الإفريقي**

تمتلك الجزائر، بحكم ثقلها الاقتصادي والجيوسياسي، فرصة لتأدية دور ريادي في صياغة منظومة تنظيم إقليمية للعملات الرقمية على مستوى القارة الإفريقية والمنطقة المغاربية، تستفيد من التجارب الدولية وتُكيّفها مع خصوصيات المنطقة.[2]

---

[11] International Monetary Fund (IMF), *Casting Light on Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 18.

[2] Bank for International Settlements (BIS), *Central Bank Digital Currencies,* مرجع سابق، p. 20.

خلاصة الفصل الثاني

يتضح من خلال دراسة واقع العملات الرقمية في التشريع الجزائري أن المسار التشريعي قطع مرحلتين متمايزتين: مرحلة الحظر الشامل التي جسّدها قانون المالية لسنة 2018، ومرحلة الانفتاح الحذر نحو عملة رقمية سيادية التي أسّس لها القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023.

وإذا كان الحظر المقرر في قانون المالية 2018 قد جاء بدواعٍ اقتصادية وأمنية مفهومة، إلا أنه كشف عن محدودية بالغة على صعيد الفعالية، إذ لم يوقف التعامل الفعلي بالعملات الرقمية، بل دفعه إلى دهاليز الاقتصاد الموازي بعيداً عن أي رقابة أو حماية. كما أسهم في تعميق الفجوة الرقمية بين الجزائر ومحيطها الإقليمي والدولي.

في المقابل، يُمثّل مشروع الدينار الرقمي الجزائري خطوة استراتيجية مهمة نحو الإدماج الفعلي للجزائر في الاقتصاد الرقمي العالمي، غير أن نجاحه مشروط بجملة من الرهانات المتعلقة بالثقة والبنية التحتية والأمن الرقمي والإطار التشريعي المُرافق.

وتبقى الجزائر في مرحلة انتقالية دقيقة تستوجب الجرأة التشريعية اللازمة لبناء منظومة قانونية متكاملة للأصول الرقمية، تحقق التوازن بين حماية السيادة النقدية والأمن المالي من جهة، والانفتاح على مقتضيات الاقتصاد الرقمي ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

خاتمة

ختاما أدى لتحول الرقمي الذي يشهده العالم إلى بروز أنماط جديدة من المعاملات المالية، كان من أبرزها العملات الرقمية التي أصبحت تمثل أحد أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الحديث. وقد فرضت هذه العملات نفسها كواقع اقتصادي وتقني عالمي، نتيجة اعتمادها على تقنيات متطورة تسمح بسرعة التحويلات المالية وتقليل الاعتماد على الوسطاء التقليديين، الأمر الذي جعلها تثير اهتمام الأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء.

غير أن هذا التطور، رغم ما يحمله من مزايا اقتصادية وتقنية، أثار في المقابل إشكالات قانونية عميقة، خاصة فيما يتعلق بالطبيعة القانونية للعملات الرقمية، ومدى مشروعيتها، وتأثيرها على السيادة النقدية للدول، إضافة إلى علاقتها بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية. ومن هنا أصبحت العملات الرقمية من المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على الدراسات القانونية، لا سيما في مجال قانون الأعمال، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالمعاملات التجارية والمالية والاستثمارية الحديثة.

وقد حاولت هذه الدراسة، الموسومة بـ» **:العملات الرقمية بين الحظر والتنظيم في التشريع الجزائري**«، معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى ملاءمة موقف المشرع الجزائري من العملات الرقمية، خاصة في ظل تبنيه لموقف الحظر بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018، ومدى قدرة هذا الحظر على تحقيق الحماية الكافية للنظام الاقتصادي والمالي، مقارنة بالاتجاهات الحديثة التي تميل إلى التنظيم والرقابة بدل المنع المطلق.

ومن خلال الفصل الأول، تم التوصل إلى أن العملات الرقمية تمثل مفهومًا واسعًا يشمل عدة صور، من بينها العملات المشفرة، والعملات المستقرة، والرموز الرقمية، والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك

المركزية. كما تبين أنها تختلف عن النقود التقليدية من حيث غياب الدعامة المادية وعدم صدورها عن سلطة نقدية رسمية، وهو ما جعل تحديد طبيعتها القانونية محل خلاف فقهي وتشريعي.

كما أظهرت الدراسة أن العملات الرقمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقانون الأعمال، لأنها تؤثر في وسائل الدفع، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والعقود الذكية، والتمويل الرقمي، وهو ما يجعلها تدخل ضمن التحولات الحديثة التي أصبح قانون الأعمال مطالبًا بمواكبتها وتنظيمها.

أما في الفصل الثاني، فقد تبين أن المشرع الجزائري تبنى سياسة حذرة قائمة على الحظر، وذلك من خلال منع شراء العملات الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. وقد استند هذا التوجه إلى جملة من الاعتبارات، أهمها حماية السيادة النقدية، والمحافظة على استقرار النظام المالي، ومواجهة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والحد من المضاربة والتحويلات غير الخاضعة للرقابة.

غير أن الدراسة أظهرت في المقابل أن الاكتفاء بالحظر لا يمنع بالضرورة استمرار التعامل الفعلي بالعملات الرقمية، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لهذه العملات واعتمادها على الإنترنت ومنصات أجنبية يصعب التحكم فيها بالوسائل التقليدية. كما أن الحظر قد يؤدي إلى انتقال التعامل إلى السوق غير الرسمية، بما يزيد من صعوبة الرقابة ويقلل من فعالية الحماية القانونية.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة وجود تطور نسبي في النظرة الجزائرية إلى البيئة المالية الرقمية، خاصة مع صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023، الذي يعكس توجهًا نحو تحديث المنظومة المالية ومواكبة التحول الرقمي. كما أن الحديث عن مشروع الدينار الرقمي الجزائري (EDZD) يدل على إدراك السلطات الجزائرية لأهمية التكنولوجيا المالية الحديثة، ومحاولة الاستفادة منها في إطار يحافظ على السيادة النقدية والرقابة القانونية.

وعليه، يمكن القول إن العملات الرقمية تمثل تحديًا حقيقيًا أمام التشريع الجزائري، لأنها تفرض إعادة التفكير في العديد من المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنقود والرقابة المالية والمعاملات التجارية. كما أنها تضع قانون الأعمال أمام ضرورة مواكبة التحولات الرقمية الحديثة، من خلال تطوير قواعد قانونية مرنة وقادرة على التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة وضع إطار قانوني خاص ينظم العملات الرقمية والأصول الافتراضية في الجزائر.

- تعزيز الرقابة على المنصات الرقمية والتعاملات المالية الإلكترونية.
- تطوير آليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بما يتلاءم مع البيئة الرقمية.
- الاستفادة من التجارب المقارنة التي اعتمدت التنظيم بدل الحظر المطلق.
- دعم مشروع الدينار الرقمي الجزائري ضمن ضوابط قانونية وتقنية واضحة.
- تكوين القضاة والباحثين والمتعاملين الاقتصاديين في المجال الرقمي والمالي الحديث.
- تشجيع البحث العلمي في مجال التكنولوجيا المالية وعلاقتها بقانون الأعمال.

وفي الأخير، يبقى موضوع العملات الرقمية من المواضيع المتجددة التي ستستمر في التطور، الأمر الذي يفرض على التشريعات الوطنية، ومنها التشريع الجزائري، مواصلة التحديث والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وحماية النظام العام الاقتصادي والنقدي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

النصوص التشريعية :

- **الأمر رقم 96-22** المؤرخ في 9 يوليو 1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 43، 10 يوليو 1996.
- **قانون المالية الجزائري لسنة 2018**، الجريدة الرسمية، العدد 76، 27 ديسمبر 2017.
- قانون رقم 05-01 مؤرخ في 6 فبراير 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 11، الصادر بتاريخ 9 فبراير 2005، المعدل والمتمم.
- **قانون رقم 17-11** مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
- **القانون رقم 23-09** المؤرخ في 26 فبراير 2023، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 17، 05 مارس 2023

المراسيم التنفيذية :

المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 7 أبريل 2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 23، 2002، المعدل والمتمم.

المعاجم :

مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

النصوص القانونية الأجنبية والدولية

.Code monétaire et financier français, article L54-10-1

Directive 2009/110/EC of the European Parliament and of the Council of 16 .September 2009 on electronic money institutions

.German Banking Act (Kreditwesengesetz), section 1(11), as amended

.Law No. 4 of 2022 Regulating Virtual Assets in the Emirate of Dubai

.Payment Services Act of Japan, as amended in 2016

Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council of 31 ,May 2023 on markets in crypto-assets, Official Journal of the European Union .L 150, 9 June 2023

ثانياً: المراجع

الكتب

السنهوري، عبد الرزاق. *الوسيط في شرح القانون المدني*. الجزء الأول. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.س.ن.

علي محمود علي حمودة، **العملات الرقمية المشفرة وأحكامها في الفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2020.

الكتب الأجنبية :

.Mishkin, Frederic S. *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* .12th ed. Pearson, 2019

المقالات والأوراق العلمية

Buterin, Vitalik. *Ethereum White Paper: A Next-Generation Smart Contract and Decentralized Application Platform*. 2014.

Chaum, David. "Blind Signatures for Untraceable Payments." In *Advances in Cryptology: Proceedings of Crypto 82*. Springer, 1983.

Dai, Wei. "B-Money." 1998.

Nakamoto, Satoshi. *Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System*. 2008.

Szabo, Nick. "Bit Gold." 2005.

التقارير والدراسات الدولية

Bank for International Settlements. *Annual Economic Report 2022*. Basel: BIS, 2022.

Bank for International Settlements. *Central Bank Digital Currencies: Foundational Principles and Core Features*. Basel: BIS, 2020.

European Central Bank. *Virtual Currency Schemes*. Frankfurt am Main: European Central Bank, 2012.

European Central Bank. *Virtual Currency Schemes: A Further Analysis*. Frankfurt am Main: European Central Bank, 2015.

European Securities and Markets Authority. *Advice: Initial Coin Offerings and Crypto-Assets*. ESMA50-157-1391, 2019.

Financial Action Task Force. *Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers*. Paris: FATF/OECD, 2019.

Financial Action Task Force. *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations*. Paris: FATF/OECD, updated 2023.

Financial Action Task Force. *Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers*. Paris: FATF/OECD, 2021.

Financial Action Task Force. *Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT Risks*. Paris: FATF/OECD, 2014.

He, Dong, et al. *Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations*. IMF Staff ,Discussion Note SDN/16/03. Washington, DC: International Monetary Fund .2016

United Nations Office on Drugs and Crime. *Basic Manual on the Detection and .Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies* .Vienna: UNODC, 2014

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

",CoinMarketCap, "Cryptocurrency Prices, Charts and Market Capitalizations

2026 افريل 15 اطلع عليه بتاريخ https://dergipark.org.tr/tr/pub/inotech/article/

الساعة16:15

.Financial Conduct Authority, "Cryptoassets: AML/CTF Regime

https://www.fca.org.uk/firms/financial-crime/money-laundering-terrorist-

financing/cryptoassets-aml-ctf-regime اطلع عليه بتاريخ 20 افريل 2026 الساعة 20:18

.

,German Banking Act (Kreditwesengesetz), sec. 1(11), as amended; BaFin

",CryptoCustodyBusiness"

https://www.cftc.gov/sites/default/files/idc/groups/public/@otherif/documents/ifd

ocs/eurexmcobankingact.pdf، اطلع عليه بتاريخ 18 افريل 2026 الساعة 17:19

,Nick Szabo, "Bit Gold," 2005

https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1522951

اطلع عليه بتاريخ 14 افريل 2026 الساعة 12:30 .

بنك الجزائر، **بيان بنك الجزائر حول العملات الافتراضية**، ديسمبر 2017، متاح على :

https://www.bank-of-algeria.dz، اطُّلع عليه بتاريخ اطُّلع عليه بتاريخ 19 مايو 2026، الساعة 10:30